مجلة المعجمية - تونس

ع 9-10

1994

مقدّمة لنظرية المعجم (*)

بقلم : إبراهيم بن مراد

1 - مدخل :

1- 1. لمصطلح "معجم" في اللسانيات الحديثة مفهومان (1) : الأوّل عامّ، وهو مجموع الوحدات المعجميّة التي تكوّن لغة جماعة لغويّة مّا تتكلّم لغة طبيعيّة واحدة، أي إنه مجموع المفردات المكوّنة للُغة مّا من اللغات، والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغويّة ليعبّروا بها عن أغراضهم. وإذن فإنّ المعجم بهذا المفهوم الأوّل هو رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغويّة المشتمل على ما تحصّل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالّة، إمّا بذاتها وإمّا مقترنة بغيرها منتظمة في سياق مّا. وهو بهذا المفهوم معبّر عمّا يسمّى «مقدرَة» (Compétence) الجماعة اللغويّة، وهو يقابل المصطلح الفرنسيّ «Lexique» والمصطلح الانغليزي «Lexicon».

ومفهوم المصطلح الثّاني خاصّ، وهو أنّه مُدَوّنَة (Corpus) المفردات المعجميّة في كتاب، مرتّبة ومعرّفة بنوع مّا من الترتيب والتعريف. وقد تكون المفردات المدوّنة مفردات مؤلّف من المؤلّفين (مثل معجم الجاحظ، أو معجم ابن خلدون)، أو مفردات اللّغة في

(*) نقدّم في الصفحات التالية مدخلا وفصلين من بحث لنا في ستّة فصول، هو نصّ موسّع لدرس عامّ كنا قدمناه أمام طلبة المرحلة الثالثة (شهادة الدراسات المعمقة) من قسم العربية بكلية الآداب بمنوبة (جامعة تونس الأولى)، خلال السنة الجامعية 1994-1995.

(1) تنظر بعض التفاصيل حول المفهومين اللذين سنذكر في :
Dubois (J.), et al. : Dictionnaire de linguistique, pp. 282-284.

فترة من فترات حياتها (مثل معجم عربيّة القرن الثالث الهجري)، أو مصطلحات علم من العلوم (مثل معجم الطب)، أو فنّ من الفنون (مثل معجم البناء). وقد يكون الكتاب ذا منحى استيعابي يراد به جمع ما استطاع المؤلّف جمعه من مفردات اللغة التي عرفت في الاستعمال (مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز ابادي)، ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح "القاموس"، ويقابله في الفرنسية مصطلح Dictionnaire، وفي الانغليزية مصطلح Dictionary.

ويرتبط المفهوم الأوّل بالمعجميّة النظريّة (Lexicologie)، وموضوعها البحث في الوحدات المعجميّة من حيث مكوّناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها، ويرتبط المفهوم الثاني بالمعجميّة التطبيقية (Lexicographie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجميّة من حيث هي مداخل معجميّة (Entrées lexicales) تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية مّا، ومن حيث هي مادّة كتاب قد ألّف بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّن (2). والمفهومان وثيقا الصلة ببعضهما، لأن المدوّنة التي تجمع في كتاب ليست إلا جزءا - مهما يكن كبيرا أو صغيرا - من الرصيد العام الذي يكوّن اللّغة.

1-2. ويتبيّن من تعريف المعجم - بمفهوميه - أن المفردات أو الوحدات المعجميّة هي المكوّنة له، مثلما أن الأصوات هي المكوّنة لعلم الأصوات، والأبنية هي المكوّنة لعلم الصرف (3)، والجمل هي المكوّنة لعلم النحو. على أنّ بين الوحدات المعجميّة والوحدات التي يقوم عليها علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو فرقا جوهريّا : فإن من أهمّ سمات الوحدات اللغوية غير المعجمية الاستقرار أو التحوّل البطيء، ومجالات البحث الأساسيّة التي يقوم عليها علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو هي العلاقات بين الرموز اللغوية ذاتها، وهذه العلاقات مستقرّة، أو هي تتحوّل تحوّلا بطيئا. أمّا الوحدات المعجميّة فـ «مواضعات» حسب اصطلاح أبي عبد الله الخوارزمي

(2) يشترك في ما قلناه المعجم اللغوي العام والمعجم المختصّ، فانّ مادّة كليهما «المفردات»، ينظر في ذلك : ابراهيم بن مراد : المصطلحية وعلم المعجم، ص ص 6-7.

(3) نعني بعلم الصرف القسم الذي يُعْنى بصوغ الكلمة واشتقاقها، فهو يقابل المصطلح الفرنسي «Morphologie dérivationnelle» وسنرى أنّه ينتمي إلى علم المعجم، أمّا القسم الذي يُعْنى بتحويل صيغة كلمة ما الى صيغة أخرى تحويلا ذا وظيفة نحويّة فنسمّيه علم التصريف، ويقابله المصطلح الفرنسي «Morphologie fexionnelle».

الكاتب (4) أو هي «موضوعات» حسب اصطلاح ابن خلدون (5)، أو هي «أدلّة» (Signes) حسب اللسانيات الحديثة، وهي بدون شكل أدلّة «موضوعة» قد «تواضع» عليها أفراد الجماعة اللّغوية ليستعملوها في كلامهم للتعبير عما يبتغون التعبير عنه من مظاهر تجربتهم في الكون وعناصرها. وهذه الأدلّة تنتشر بين أفراد الجماعة اللغوية بالعادة والاكتساب، إذ تتوارثها الأجيال وتتناقلها بعد اكتساب الأفراد لها من خلال تجاربهم في الكون. وهذه الخاصية الاجتماعية في اكتساب الوحدات المعجمية وفي استعمالها تكسب المعجم خاصيّة التطوّر. فإن الوحدات التي تكوّنه - وهي الأدلّة - تتأسّس على ركنين : هما - الدّال (Signifiant) والمدلول (Signifié). والدّال - وهو رمز لغوي محض - لا يتحقّق إلا من خلال صلته بالمدلول من حيث هو مُرجعٌ إلى الموجود الواقعي أو من حيث هو مُرجعٌ إلى مفهوم. وليس من صفة الدّوالّ والمدلولات الاستقرار لأنّها قد تنقل من «مواضعها المعجميّة»، وذلك إمّا بأن تبلى دوالّ ومدلولات نتيجة انعدام الحاجة إليها بسبب تطوّر تجربة الجماعة اللغوية في الكون، فتسقط من الاستعمال، وإمّا بأن تحوّل دوالّ عن مدلولاتها وتسند إلى غيرها. ويرافق الحالة الأولى ظهور أدلّة جديدة في اللغة، ويرافق الحالة الثانية ظهور مدلولات جديدة تسند إليها دوال محوّلة عن مدلولاتها التي تكون إمّا مستعملة لكنّها أقلّ ظهورا في الاستعمال من المدلولات الجديدة، وإمّا مضمحلّة نتيجة بلى المراجع (Référents) التي ترتبط بها، وتحويل الدّوالّ والمدلولات عن مواضعها وبلاها مؤدّيان إلى تولّد وحدات معجميّة جديدة.

وإذن فإنّ الوحدات المعجميّة دوالّ من اللّغة إلى موجودات من خارج اللغة. ولذلك كان من أهمّ مجالات المعجم البحث في العلاقات بين الرموز اللغويّة والموجودات. وإذ إن من خصائص الموجودات التحوّل والتغيّر صارت العلاقات التي يبحث فيها المعجم غير ظاهرة الاستقرار. وهذه السمة التحوليّة في المعجم هي المدخل الأساسي الى اعتباره في اللسانيات الحديثة صعب الإخضاع للنظام.

---

(4) أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي الكاتب : مفاتيح العلوم، ص 2، 3.

(5) عبد الرحمان بن خلدون : المقدّمة، ص 1059.

2 – الانتظام في المعجم في نظر اللسانيّين المحدثين :

2 – 1. إن المعجم، رغم خاصيّة التحوّل فيه، جزء من اللغة، ولا تؤثّر خاصّيته تلك في بنية اللغة وفي نظامها. ومهما يكبر عدد الأدلّة التي تبلى فتسقط من الاستعمال، وعدد الأدلّة الجديدة التي تولّد فتضاف إلى الأدلّة المستعملة، فإنّ ما يبلى لا ينقص من بنية اللغة ومن نظامها شيئا، وما يولّد لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها، بل هو يولّد داخلها وحسب قواعد التوليد التي يسمحان بها (6). وإذ إنّ الأدلّة اللغويّة – وهي المكوّنة للمعجم – جزء من بنية اللغة ومكوّن أساسي من مكوّنات نظامها، فإن المعجم نفسه لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها. فإنّ له هو أيضا – مثل غيره من مكوّنات اللغة – بنيته ونظامه ضمن بنية اللغة ونظامها.

وتلك حقيقة كان من اليسير تبيّنها لوسلكت اللسانيات الحديثة في درسها لمكوّنات اللغة طريقا غير الطريق الذي سلكته. فإن الذي غلب على مختلف اتجاهاتها – وخاصّة على المدرستين البنيويّة والتوليدية – الانطلاق من الجملة – أي من التركيب – باعتبارها الوحدة اللغويّة الأساسيّة، إلى المفردة أو الوحدة المعجميّة. فنُزِّلَ النحو لذلك في اللسانيات الحديثة المنزلة العليا، ونزّل المعجم المنزلة الدّنيا ونسب ما بينهما – أي المكوّن الصوتيّ والمكوّن الصرفيّ – إلى النحو، بل نسب المعجم نفسه الى النحو وعدّ مكوّنا من مكوّناته، فهو تابع له، وكأنّ النحو هو اللغة كلّها !

وسننظر فيما يلي في أثر التصوّر الذي ذكرنا في نظرية المعجم عند اللسانيّين المحدثين.

2 – 2. لقد ذهب جلّ اللسانيين المحدثين – حتى أواسط السّنوات الثمانين على الأقل – إلى اعتبار المعجم – مقارنة ببقيّة نظم اللغة – ممثلا للشذوذ (Irrégularité) والاستعمالات الخاصّة (Idiosyncrasies) في اللغة. وأوّل من ذهب هذا المذهب فيما يبدو وكان ذا أثر عميق في من بعده هو اللساني الأمريكي ليونار بلومفلد (Leonard

(6) ينظر حول هذه المسألة – مثلا – : Hjelmslev (Louis) : Le Langage, pp. 55-69 (La Structure et l'usage de la langue) ، تنظر خاصّة ص 61 و ص 63.

Bloomfield) في كتابه «اللغة» (Language) الصادر سنة 1933. فقد تحدّث (7) عمّا هو قياسي (Regular) وما هو شاذّ (Irregular) من صيغ لغة مّا. والقياسي هو ما استطاع متكلّم اللغة أن يستعمله أو أن يعرفه دون أن يكون قد سمعه من قبل (مثل صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من الأفعال المزيدة في العربيّة)، والشاذّ هو ما لم يستطع متكلم اللغة نفسه أن يستعمله أو أن يعرفه إلا إذا سمعه من غيره من متكلّمي اللغة ذاتها. فالقياسيّ إذن هو ما خضع للقاعدة وأمكن للمتكلّم استعماله قياسا على غيره من مكوّنات الجدول الذي ينتمي إليه، وهذه خاصيّة غالبة في تكوين الصيغ الصرفيّة والتراكيب النحويّة؛ والشاذّ هو ما لم يخضع للقاعدة ولا يمكن للمتكلّم أن يستعمله قياسا على نظائره لأنّه لا نظير له أو لأنّه ذو نظائر قليلة تشذ عن القاعدة العامّة، وهذه خاصيّة المفردات أو وحدات المعجم (8) عند بلومفلد. فقد قال : «وإذن فان كلّ وحدة معجميّة شذوذ، إذ لا يستطيع المتكلّم أن يستعملها إلا بعد أن يكون قد سمعها مستعملة، وإن الناظر في وصف لغة مّا لا يستطيع أن يعلم بوجودها فيها إلا إذا سجلت له. والمعجم في الواقع ذيل للنحو (An appendix of the grammar)، وقائمة من الشواذّ الأساسيّة (A list of basic irregularities). وهذا يتّضح أكثر إذا اعتبرنا دلالات الوحدات المعجمية، إذ إن لكلّ منها دلالة قد أسندت إليها بحكم عرف اعتباطي (An arbitrary tradition)» (9).

وأهمّ الاستنتاجات التي نخرج بها من تعريف بلومفلد للمعجم اثنان : 1 - أن المعجم «ذيل للنحو»، فهو إذن تابع للنحو، ليس بذي استقلال وليس بذي بنية أو نظام خاصين به داخل بنية اللغة أو نظامها ؛ و2 - أن المعجم «قائمة من الشواذ الأساسيّة»، أي إنّه مجموعة من «الاستعمالات الخاصّة» لأن الدلالات التي تفيدها عناصر «القائمة» أي الوحدات المكوّنة لها، قد أسندت إليها بحكم العرف الاعتباطي، فإنّ صيغة العنصر - أو شكله - ليست بذات علاقة منطقيّة بمحتواه، بل إنّ العلاقة بينهما اعتباطيّة لأن «الدّال» - وهو الوجه الممثل للشكل أو للصيغة في الدليل اللغوي - مجرّد رمز لغوي يرجع إلى ما

(7) Bloomfield : Language, pp. 273-277 (تنظر فيه الفقرتان 6 و 7 من الفصل 16).

(8) يسمّى الوحدة المعجمية «وحدة صرفيّة» (Morpheme).

(9) Bloomfield : Language, p. 274.

يوجد خارج اللّغة (10). وقد وجد مذهب بلومفلد هذا صدى كبيرا وأثرا واسعا في كتابات اللسانيين المحدثين. ونورد من هؤلاء - على سبيل التمثيل وليس على سبيل الحصر - ثلاثة، ليسوا بمتساوين في القيمة وفي التأثير.

2 - 3. الأوّل هو اللّساني الأمريكي هنري ألن غليسن (Henry Allen Gleason) في كتابه «مقدمة للسانيات الوصفيّة» (Introduction to Descriptive Linguistics) الصّادر سنة 1955 (11). فقد قسّم في هذا الكتاب مكوّنات اللغة إلى ثلاثة (12)، الأوّل هو «التعبير» (Expression)، أي «شكل» الرّسالة (Message) من حيث مكوّناتها اللغوية أو الكتابيّة، والمكوّن الثاني هو «المحتوى» (Content = Contenu) أي مضمون الرّسالة من حيث مكوّناتها الدلاليّة، والمكوّن الثالث هو «المعجم» (Lexicon = Lexique)، وهو يشتمل على «الألفاظ» (Words = mots) ومعانيها، أي على كلّ العلاقات الخصوصيّة بين التعبير والمحتوى. وقد عدّ غليسن التعبير والمحتوى نظامين، وأقرّ لكلّ منهما بنية (Structure)، أمّا المعجم فقد قال عنه : «المعجم متأرجح، وهو - من مكوّنات اللّغة الثلاثة - أقلّها استقرارا، بل هو أقلّها تميُّزًا» (13). فإنّه «عنصر اللغة المتقلّبُ» بحقّ (14)، وهو لذلك لا يكتسب في نظره خاصيّة النظام، ولا تستقرّ له بنية.

ومن الواضح من فصل غليسن بين «المحتوى» والمعجم في تحليله، اعتبارُه المعْجم «قائمةً» من المداخل المعجميّة ذات دلالات، وليس غير ذلك. وهذا الفَصْلُ لا يخْلُو من التّعسُّف، لأن الحديثَ عن المحتوى كما سنرى مرتبط في الأصْل بالحديث عن

(10) يلاحظ في مذهب بلومفلد الى أن إسناد الدلالة إلى الوحدة المعجمية يكون بحكم عرف اعتباطي، أثر مذهب ف. دي سوسير (F. de Saussure) في «اعتباطية الدليل اللغوي» (Arbitraire du signe) التي تكثر في المعجم وتقل في النحو (ينظر له : Cours de linguis-tique générale, p. 183). لكن دي سوسير يخرج المعجمية عن النحو ويرى أنّ النحو يتكوّن أساسا من علم التركيب (Syntaxe) وعلم الصّرف (Morphologie)، ينظر المرجع نفسه، ص 185، وإن كان يرى أنّ بين التركيب والصّرف والمعجميّة تداخلا (نفسه، ص ص 186-188).

(11) للكتاب ترجمة فرنسيّة (تنظر قائمة المراجع)، هي التي اعتمدناها.

(12) Gleason : Introduction à la linguistique., pp. 7-15، وخاصّة ص ص 10-11.

(13) المرجع نفسه، ص 10.

(14) المرجع نفسه، ص 11.

المعجم. فإنّ محتوى الرسالة - أي ما تشتمل عليه أو تتضمّنه من دلالات - إنّما تكوّنه الوحدات المعجميّة بنوعيها : الوحدات الصرفيّة المعجميّة (Morphèmes lexicaux) والوحدات الصرفيّة النحويّة (Morphèmes grammaticaux) إذا استُعمِلَتْ في الكلام واكتسبَتْ خصائصَ علاقيّة.

2 - 4. واللّسانيّ الثّاني الذي تأثر بنظريّة بلومفلد في المعجم هو الأمريكي نوام تشومسكي (Noam Chomsky). ونظرية هذا اللّسانيّ في المعجم غير واضحة في الحقيقة تمام الوضوح وغير مستقرّة. فقد كانت منطلقاته اللسانية الأولى خلال السّنوات الخمسين وبدايات السنوات الستين منطلقات نحويّة صرفًا. فحاول بناءَ نظريّة نحويّة مستقلّة عن الدلالة وسعى إلى دحض النظرة التي تجعل من الدلالة معياراً للنحويّة (Grammaticalité)، فكان النحو الذي ارتآه شكليًا (Grammaire formelle) صرفا (15).

وقد تدرّج في الاهتمام بالمعجم بداية من سنة 1965، سنة صدور كتابه «مظاهر النظريّة التركيبية» (Aspects of the Theory of Syntax) (16). وقد ردّد في هذا الكتاب نظرية بلومفلد فأقرّ خاصيتي «القائميّة» و «الشذوذ» في المعجم. «فهو ببساطة قائمةٌ غير منظمة من كلّ المشكّلات المعجميّة (Formants lexicaux). وإذا دقّقنا القول أكثر قلنا إنّه مجموعة من المداخل المعجميّة» (17)، أيْ من «المداخل المعجميّة غير المنظّمة» التي «تكوّن مجموع الشواذّ التّامّ في اللغة» (18).

ثم تطوّرت نظرة تشومسكي إلى المعجم فأقرّ سنة 1972 في كتابه «دراسات في الدلالة في النحو التوليدي» (Studies on Semantics in Generative Grammar) (19) في

---

(15) ينظر له مثلا كتابه التّأسيسيّ «بُنَى تركيبيّة» (Syntactic Structures) الذي أصدره سنة 1957 - تنظر الترجمة الفرنسية: N. Chomsky : Structures Syntaxiques, chap. 1-7, pp.15-95

(16) للكتاب ترجمة فرنسية عنوانها «Aspects de la Théorie Syntaxique» هي التي سنعتمدها (تنظر قائمة المراجع).

(17) N. Chomsky : Aspects de la Théorie Syntaxique, p. 120

(18) المرجع نفسه، ص 194.

(19) له ترجمة فرنسيّة بعنوان «Questions de Sémantique» هي التي اعتمدناها (تنظر قائمة المراجع).

بحث عنوانه «حول بعض المناقشات الاختبارية» بأنّ للمعجم بنيّة داخلية خاصّة به : «لا أشكّ في أنّ للمعجم أيضًا بنيته الداخليّة الخاصّة به» (20). ثم قوي هذا الاعتقاد بعد ذلك فأصبح للمعجم في نظره - مع المكوّن المقولي (Le composant catégoriel) - دورٌ مركزيّ في علم التركيب (21). لكنّ المعجم قد ظل عنده تابعا لعلم التركيب منضويا تحته لأنّه في جوهره «مجموعة من المداخل المعجميّة، كل مدخل منها محدَّد من حيث مقولتُه ومن حيث بنية المفاعيل التي يتطلّبها، مع بعض الاستعمالات الخاصّة الأخرى» (22). وقد عبّر بوضوح عن عدم رغبته في النظر في بنية المعْجم الداخليّة لأن إهمال البحث فيها ليس بذي نتائج خطيرة على المسائل التي تعنيه : «لا أنظر هنا في بنية المعجم الداخليّة. وهذا القرار ليس بذي نتائج خطيرة على المسائل التي اهْتَمَمْتُ بهَا في العدد المحدود من اللغات التي كانت الدافع للأساسيّ من أبحاثي» (23).

فقد ظلّ المعجم عنده إذن قائمة من المداخل المعْجميّة، وهي مداخل ذات وظائف نحويّة باعتبارها ليست ذات أهميّة خارج السياقات التركيبيّة التي تكون فيها. وإذن فإن المعْجم ذيل للنحو كما يرى بلومفلد، وهو ليس بالعلم ذي البنية الداخلية بقدر ما هو قائمة من المفردات يجد فيها النحويّ المعلومات الأساسيّة التي يحتاج اليها حوْل المفردات التي تنتظم في السياق أي في التركيب النحويّ، وهذا التصوّر لا يخرج المعجم عن كونه «مدوّنة» من المداخل المعجميّة، فهو معجم مدوّن (Dictionnaire). وقد أثّر هذا المذهبُ الذي لا يخلو من التذبْذُب في تصوّر المعجم في جماعة من اللسانيّين المحدثين الذين اتّبعوا النظريّة اللسانية التشومسكية مذهبا، ونخصّ منهم بالذكر ثلاثة :

2 - 4 - 1. الأوّل هو جون لاينز (John Lyons). وقد حاول هذا اللساني في بداياته - في كتابه «مقدمة للسانيات النظرية» (Introduction to theoretical linguistics) الصادر سنة 1968 - التوفيق بين النظرية البنيويّة والنظريّة التوليديّة، وهو ينطلق من مبدإ عامّ

(20) N. Chomskey : Questions de Sémantique, p. 220

(21) ورد ذلك في كتاب «قراءات في العمل والربط» (Lectures on Government and Binding) الصادر سنة 1981، وللكتاب ترجمة فرنسيّة عنوانها «Théorie du Gouvernement et du Liage» هي التي اعتمدناها - تنظر فيها ص 166.

(22) N. Chomsky : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 166

(23) المرجع نفسه، ص 250 (التعليق 80).

هو أن «كلّ نحو يقتضي معجما (أي معجما مدوّنا) تصنّف فيه المفردات بحسب انتمائها إلى الأقسام التوزيعيّة الموجودة في القواعد النحويّة» (24). والأقسام التي يتحدّث عنها هي أقسام الكلام العاديّة - وهي عنده أقسام نحويّة - أي الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة، وهي التي نسمّيها «المقولات المعجميّة». وهذه الأقسام أو المقولات رموز تستعمل في القواعد النحويّة (مثل س = اسم، ف = فعل. . . الخ). وهذه الرموز تستبدل حسب قاعدة «الاستبْدال المعجمي» (Substitution lexicale)، وذلك بأن يؤخذ أيّ عنصر من القسم المراد الوارد في المعْجم ويوضع مكان رمز القسم النحوي (أي المقولة المعْجمية) في وصف الجملة البنيويّ. وقد وضع لاينز قاعدة عامّة في الاستبدال المعجميّ هذا نصّها (25):

$$X \longrightarrow x \mid \varepsilon \; X$$

وتأويل هذه القاعدة هو أن «تعاد كتابة X باعتباره متغيّرا له من القيَم كلّ الأقسام النحويّة المذكورة في النظام التّوليديّ (مثل أ = أداة، س = اسم، ف = فعل) في شكل X، باعتبار x عضواً مّا في القسم X» (26).

وإذن فإن مفردات المعجم تنتمي إلى أقسام هي المقولات المعجميّة، وهي قابلة للانتظام تحت المقولات التي تنتمي إليها باعتبارها عناصر مكوّنة لها، وهي إذن «مُبْنيَة تحت هذه المقولات بنية تجعل استبدال بعضها ببعضٍ داخل النظام النحويّ أمْراً يسيراً، وهذا الصنف من الانتظام في المعْجم قائم كما يلاحظ على بنيته الشكليّة المستمدّة من تصنيف المفردات المقوليّ. على أن لاينز يرى في المعجم صنفا ثانيا من الانتظام قائما على بنية محتواه. فإنّ «نظام المفردات المكوّنة لرصيد لغة مّا ذو بنية دلاليّة تتكوّن من شبكة علاقات دلاليّة تربط بين مفردات النظام» (27). ويلاحظ هنا التلازم بين «النظام» و«العلاقة» إذ النظام يتأسّس على شبكة العلاقات. ويلاحظ في هذا الصنف من التنظيم أثر النظريّة البنيويّة. أمّا الصنف الأول - أي بحسب البنية الشكليّة - فيلاحظ فيه أثر النظريّة التوليديّة. ومهما تكن

(24) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسية : J. Lyons : Linguistique générale, p. 121

(25) المرجع نفسه، ص 124.

(26) المرجع نفسه، ص 124.

(27) المرجع نفسه، ص 47.

أهميّة هذين الصنفين من التنظيم فإن مذهب لاينز عامّة في هذا الكتاب لا يخرج عن اعتبار المعْجم من مكوّنات النحو، وهو مجرّد رصيد (فهو معجم مدوّن) للمفردات التي يمكن أن تنتظم إمّا بحسب انتمائها المقولي وإمّا بحسب شبكات العلاقات الدلاليّة التي تربط بينها.

لكن لاينز قد تخلّى في كتاب له ثان صادر سنة 1978 بعنوان «علم الدلالة 2» (Semantics II) عن هذه النظريّة «المعتدلة» القائمة على تصوّر المعجم ذا بنية ونظام في شكله وفي محتواه. فقد تغيّر اتجاهه اللساني النظريّ في هذا الكتاب فأصْبح توليديًا صرفا بعد أن كان في كتابه السّابق «مقدّمة للسانيات النظريّة» يحاول التوفيق بين النظرية البنيويّة والنظريّة التوليديّة، وقد صاحب هذا التغيّر تغيّرٌ في النظرة إلى المعجم أيضًا. فقد أصبح «مجموعًا غير منظم من الوحدات المعجميّة» (28)، وقد ألحّ على عدم الانتظام : «ينبغي اعتبار المعْجم مجموعًا من الوحدات المعجميّة غير منتظم داخليًا» (29). وهذا «المجموع» ليس إلا«ذيلا للنحو يُوفّرُ [للنحوي] كلّ المعلومات الضروريّة عن الوحدات المعجميّة المفردة وعن مختلف الصّيغ التي ترد فيها» (30). وكون المعجم «ذيلا للنحو» وكونُه «مجموعًا غير منظم من الوحدات المعجميّة» يعنيان أيضا بدون شكّ شذُوذه عن القاعدة، إذ لو خضع لها لما كان «ذيلا للنحو» ومَا كان غير منظم.

على أن تحليل لاينز قائم كلّه على عدم التّفريق بين المعجم المدوّن (Dictionnaire) والمعجم بمفهومه العامّ (Lexique)، أي مجموع مفردات اللغة التي تستعملها جماعة لغويّة مّا. فقد استعمل المصطلحين بمفهوم واحد فكانا عنده مترادفين (31). ولا شكّ أن هذا الجمع بين المفهومين موقعٌ في كثير من التّعسّف لأن القضايا التي تثيرها الوحدة المعجميّة من حيث هي مفردة محض منتمية إلى لغة جماعة لغويّة مّا ليست دائما نفس القضايا التي تثيرها الوحدة المعجميّة من حيث هي مدخل في مُعْجم مدَوّن، أي صُورَة مثال من الوَحْدَة المعجميّة من حيث هي مفردة محْض. وسنرجع الى مناقشة المسألة فيما بعد.

---

(28) تنظر ترجمة الكتاب الفرنسيّة : J. Lyons : Sémantique linguistique, p. 143

(29) المرجع نفسه، ص 147.

(30) المرجع نفسه، ص 146.

(31) المرجع نفسه، ص 145.

2 - 4 - 2. وأمّا اللسانيّان الثاني والثّالث فقد اشتركا في تأليف كتاب يحمل اسميْهما، وهما الأمريكيّان آنا ماريا دي شيولو (Anna-Maria Di Sciullo) وادفين وليامز (Edwin Williams) مؤلّفا كتاب «في تعريف الكلمة» (On the Definition of Word) الصّادر سنة 1987.

وقد انطلق المؤلّفان من نظريّة بلومفلد ونظريّة تشومسكي في المعجم باعتباره مجموعة الشواذّ في اللغة، لكنهما بالغا فيها مبالغة شديدة ومن أهمّ منطلقاتهما النظريّة اعتبار الكلمات (Words) - التي سنسمّيها على التعميم «مفردات» - المكوّنات الأساسيّة للصرْف، وللتركيب، وللمعجم. وقد عدّا مكوّنات الصرْف ومكوّنات التركيب «ذرّات» (Atoms) : فإنّ النظريّة الصرفيّة تُعْنَى بمجموعة من الذرّات - هي الوحدات الصرفيّة (Morphemes) - ومن قواعد تكوين المفردات. ولكنّ للتركيب «ذرّاته» أيضًا : «فكما إن للصرْف ذرّات، للتركيب ذراته أيضا» (32). لكنّهما أطلقا على مكوّنات الصرْف «الموادّ الصرفيّة» (Morphological objects)، وخصّا مكوّنات التركيب بـ «الذرات التركيبية» (Syntatic atoms). أمّا مكوّنات المعجم فسمّياها «لساتم» (Listemes)، فَهْي عناصر أو بنود منتمية إلى «قائمة» (List) من المفردات.

والصنفان الأوّل والثاني تابعان للنّحو. فإنّ الصرف والتركيب في نظرهما هما المكوّنان لعلم النحو. فإنّ «نظريّة النحو تتكوّن من نظريّتين فرعيّتين : هما الصرْف، والتركيب» (33)، وهما يتشابهان في أنّ لكليْهما مجموعة من الذرّات وجملة من قواعد التكوين. والفرق بين الاثنين هو في حقيقته فرق بين الذرّات وفرق بين قواعد تكوينها (34). أمّا مكوّنات المعجم فلا توافق «المواد الصرفيّة» ولا «ذرّات التركيب» لأنّ هذه كلّها «أشكال» (Forms) أو صِيَغٌ منتمية إلى «النحو الشكلي» (Formal Grammar). وإذن فإنّ مكوّنات المعجم خارجة عن النحو. وهما لذلك يخطّئان من يعتقدُ - مثل جاكندوف (Jackendoff) (35) - أن تكون بين الصرف والمعجم صلة وأن تكونَ «قواعد الصّرف» -

(32) A.- M. Di Sciullo and E. Williams : On the Definition of Word, p. 1

(33) المرجع نفسه، ص 4.

(34) المرجع نفسه، ص 1.

(35) ينظر : R. Jackendoff : Régularités Morphologiques et Sémantiques dans le Lexique, pp.. 76-106

أي قواعد تكوين المفردة – «نظريّة معجميّة» (36).

فالمعجمُ إذنْ لا يهمّ النّحويّ، بل يهمّ عالم النفس لأنّه في جوْهره «معجم نفسيّ» (Psychological lexicon) (37). وهذا منطلق نظريّ آخر يحيل إلى نظريّة «المعجم الذّهنيّ» (Mental lexicon) الذي يمثّل قدرة المتكلّم أو ملكته اللغويّة الباطنيّة، وهو الجهاز الذهنيّ الذي يعبّر به عن تلك الملكة (38). وإذن فإنّ المفردات المكوّنة للمعجم لا تنظمها في نظرهما مبادئ النحو الشكليّ، وهي لذلك عديمة الفائدة بالنّسبة إلى النحوي، بل إلى الدرس اللّسانيّ عامّة.

وقد أدّت بهما المغَالاةُ في النظر إلى «شذوذ» مكوّنات المعجم إلى تشبيه المعجم ذاته بالسّجن، وتشبيه المفردات التي يشتمل عليها بالخارجين عن القانون، أي بالمساجين ! فهو – باعتباره «مجموعة من اللساتم» (Set of listemes) – «يشتمل على موادّ (Objects) ليست من نمط واحد مخصّص (فإن فيه المفردات (Words)، وأشباه الجمل الفعليّة (Verb phrases)، والوحدات الصرفيّة (Morphemes)، وقد يشتمل على أنماط التنغيم (Intonation patterns) أيضا، إلى آخره). وهذه الموادّ توجدُ فيه لأنّها لا تخضَعُ لقوانين ذات أهميّة. فإنّ المعجم كالسجْن، لا يحتوي إلاّ على الخارجين عن القانون، والخاصية الوحيدة التي يشترك فيها المقيمون فيه هي الفوضى وانعدام النّظام (Lawlessness)» (39).

وإذا كان المعجم على الحالة التي وصفا، فلا ينتظر منه أن يكون ذا بنية. وهما لا ينفيان عن مفردات اللغة البِنْيَة (Structuration)، إلا أنّ هذه المفردات ليْسَت مكوّنات للمعجم بل هي «مواد صرفيّة» و«ذرّات تركيبيّة»، أمّا مكوّنات المعجم فأنماط من الشواذّ

---

(36) Di Schiullo and Williams : On the Definition of Word, p. 4, 21

(37) المرجع نفسه، ص ص 15-21.

(38) ينظر حول مبحث «المعجم الذهنيّ» : Emmorey (K. D.) and Fromkim (V. A.) : The mental lexicon, pp. 124-149 ، وهذا المبحث يدرس اليوم ضمن «اللسانيات النفسيّة» (Psycholinguistics) و«اللسانيات العصبيّة» (Neurolinguistics) – ينظر : Cardebat (D.), Démont (J.-F.), Puel (M.) : Les Troubles du sens des mots, pp. 798-802.

(39) Di Sciullo and Williams : On the Definition of Word, p. 3

الخارجة عن القانون، والشذوذ مخالف للقياسيّة والانتظام اللذين تقتضيهما البنية. وقد نفى المؤلّفان عن المعجم البنية نفيا صريحا : «توجد رؤية أخرى مرفوضة في نظرنا، وهي القول بأن للمعجم بنية، فإن المعجم كما ذكرنا مجرّد مجموعة من الشواذ، ولا توجد - ولا يمكن أن توجد - نظريّة مرتبطة بها ارتباطا مباشرا. وهو لا يُتَصَوَّرُ إلا في حدود ما لم يخضعْ لهُ من القوانين. وهذا لا يعْني أنّ الفضاءَ الذي تشغله المفردات في لغة مّا ليس مُبَنْيَنًا. فإنّ فضاءَ المفردات لهُ في الواقع بنية غنيّة توجبها (1) قواعد تكْوين المفردة، و(2) الصلات الجدولية الرّحميّة التي تربط المفردات بعضها ببعض (. . .)، على ان المعجم لا يشتمل إلا على قليل من المفردات التي تنتظم تحت هذه البنية (. . .) وأمّا ما لا ينتظم تحت البنية فإن فيه منها الكثير. وفي الجملة فإننا نلغى أن تكون اللستمة (Listedness) - أي قابليّة الانتظام في قائمة - خصيصة نحويّة. فإنّ المعجم مجموعة من «أشباه الموادّ النحويّة» (Semigrammatical objects)، بعضها مفردات، وبعضها أشباه جمل. ومجموعة البنود المعجميّة القابلة للَّسْتَمَة ليست بذات بنية. وخصيصة الانتماء إلى هذه المجموعة ليست بالنسبة إلى طبيعة المفردات بأكثر أهميّة ممّا هي بالنسبة إلى طبيعة أشباه الجمل» (40).

ولم نجد عند أي من المحدثين مثل هذا الموقف المتطرّف الذي وقفه من المعجم مؤلّفا «في تعريف الكلمة» (41)، وقد أوقعهما هذا الموقف في كثير من التعسّف. ومن أهم مظاهر التعسّف في ما ذهبا إليه :

(1) إخراج الصّرف - وهو ما يُسمّى بـ (Morphologie dévivationnelle) من المعجم، واعتبار قواعد تكوين المفردات والمفردات المولّدة بتلك القواعد خارجة عن النظريّة المعجميّة. وسنرجع إلى مناقشة هذه المسألة عند حديثنا عن علاقة المعجم بالصرف.

(2) الحكم على مكوّنات المعجم بالشذوذ ونفي البنية - نتيجة لذلك - عن المعجم، لأن كثيرا منها «أشباه جمل». وهذا التهويل في النظر إلى «أشباه الجمل» ناتج بدون شك عن التصوّر الغامض المشوّش للعلاقة بين النحو والمعجم، ولا شكّ أنّ من

(40) المرجع نفسه، ص 4.

(41) هو رأي تشومسكي فيهما أيضا، ينظر : Chomsky (N.) : Linguistics and Cognitive Science : Poblems and Mysteries, p. 27

أهم دواعي الغموض والتشويش ما نبّهنا إليه قبلُ من تغليب اللسانيين المحدثين الانطلاق من النحو إلى المعْجم، أي من الجملة باعتبارها الوحدة اللغويّة الأساسيّة في نظرهم، إلى المفردة، وهذا المذهب كما سنبيّن عند حديثنا عن العلاقة بين المعجم والنحو قائم على تناقض. فإن البحث الاختباري يقتضي «اعتبار النحو خزينة معجميّة واسعة» (42) وليس اعتبار المعجم خزينة نحويّة واسعة. وهذا يعني أن المعجم هو المنطلق إلى التركيب، وليس العكس. وسنرى أنّ «الأفراد اللّغويّة» - وهي «المقولات المعجميّة»، أي الاسم (=س)، والفعل (= ف)، والصّفة (= ص)، والظرف (= ظ)، والأداة (= أ) - هي التي تدخل بالضرورة في التراكيب النحويّة لتكوّن الجمل، وأنّ التراكيب التي تتكوّن منها صنفان : تراكيب تامّة وهي الجمل المفيدة سواء كانت بسيطة أو كانت مركّبة، وتراكيب غير تامّة وهي «تراكيب جزئيّة» أو «مركّبات» (Syntagmes) قابلة للدخول في تراكيب تامّة لتحقيق الإفادة، وهذه التراكيب الجزئيّة هي التي ينبغي أن تسمّى «أشباه جمل»، أي «Phrases»بالانغليزية، و«Groupes de mots» بالفرنسية، ومن أكثر التراكيب الجزئيّة أهميّة ما تكوّن من فعل لازم وأداة : [ف ل + أ]، أو من فعل لازم وظرف [ف ل + ظ]. ومن أمثلة الأول في العربيّة قولنا «رَغِبَ في» و «رغبَ عَنْ» و «قضَى عَلى» و «قَضَى بـ»، ومن أمثلة الثاني قولنا «قضَى بينَ» و «صعد فَوْقَ» و «وَصَلَ بعْدَ» و و «وَقَفَ أمَامَ»، وهذا النوع من التراكيب الجزئية هو المسمّى بـ «شبه الجملة الفعلية» (Phrasal verb)، وهو كما يُلاحظ تركيب نحويّ مَنقُوصٌ وليْسَ وحدة مُعْجميّة، ومن التّعسّف أن ننسبه إلى المعجم وأنْ نعدّ وجُودَه فيه من دلائل الفوْضى وانعدام النظام.

على أن هذا النوع يخلَطُ بنوْع آخر من التراكيب، ينتمي إلى الصنف الأوّل، أي إلى التراكيب التّامّة، وهو نوع التراكيب المسمّاة «تعابير» (Locutions). وهذه التعابيرُ «تجميعات تركيبيّة» (Assemblages syntaxiques)، مفيدة، فهي إذن جُمَلٌ وليْست تراكيبَ جُزئيّة. وهذا هو الفَرْق الأساسي في نظرنا بين «أشباه الجُمل» و «التعابير». فكلما كان التركيب جزئيًا وقصّر عن تأدية وظيفة نحويّة تامّة، كان «شبه جُملة»، وكلّما كان التركيب مشتملا على العناصر الأساسيّة لتكوين الجملة - ولو بالتقدير - كان «تعبيراً»،

Harlow (S.) and Vincent (N.) : Generative linguistics : an overview, p. 6 (42)

ومن أهمّ الفروق بين التعبير والجملة العادية (1) أنّ التعبير - بخلاف الجملة - «تجميعٌ تركيبيّ جاهزٌ»، أي إنّه قد تواتر في استعمال الجماعة اللغوية عبر الأجيال حتّى استقرّ وثبت وتلازَمتْ عناصرُه، و(2) أنّ التعبير - بخلاف الجملة العاديّة أيضا - يُقامُ دائما على المجاز، فهو يعبّر عن خصُوصيّة منْ خُصُوصيّات تجربة الجماعة اللغويّة في الكوْن. وهو إمّا «تعبيرٌ تحليلي» (Locution analytique) (43)، وإمّا «تعبير اصطلاحي» (Idiotisme). والفرق بين الأوّل والثاني أن المجاز في الثاني غير قابل للترجمة الحرفيّة إلى لغة ثانية (44). وما يهُمّنا من الحديث عن «التعابير» الآن هو تأكيد خاصيّتها النحويّة، فهي تراكيب نحويّة مفيدة، شاء النحاة ذلك أو لمْ يشاؤوا. وليست هي مكوّنات مُعْجميّة إلاّ من حيث دلالتها على «معان معجميّة مُعَقّدة». وليست خاصيّة الثبات والاستقرار فيها بسبب كاف لاخراجها من النحو إلى المعجم، ونرى أن مؤلفي «في تعريف الكلمة» قد تعسّفا أوّلا إذ عدّا التعابير من «أشباه الجمل» (45)، وتعسّفا ثانيا إذ نسباها إلى المعجم، واعتبراها مظهراً من مظاهر الفوضَى فيه، ومَدْعاةً إلى نفي البنية عنْهُ (46).

2 - 5. واللغويّ الثالث الذي نريد ذكر موقفه من المعجم لأن فيه صدًى لنظرية بلومفلد - وإن لم يذكر مصادره - هو المصريّ تمام حسّان، وخاصّة في كتابه «اللغة العربيّة معناها ومبناها»، الصادر سنة 1973. وقد قسّم المؤلّف كتابه إلى ثمانية فصول - بعد مقدمة مطوّلة في بعض المسائل العامّة - أوّلها «اللغة والكلام»، وثانيها «الأصوات» والثالث في

---

(43) ينظر : Lerot (J.) : Précis de linguistique générale, pp. 369-371، وقد ذكر تفاصيل للتعابير عامّة، قابلة للنقاش، ومن أمثلة «التعابير التحليلية» في العربيّة قولنا «يمشي القهقرى» و«اقتفى الأثر» و«ضرب في الأرض»، ومن أمثلتها في الفرنسية قولهم «Mettre en ordre» و«Prendre connaissance» و «Donner l'alarme».

(44) من أمثلة «التعابير الاصطلاحية» في العربية قولنا «ضرب النوم على أذنه» أي غلبه، و«لبّى داعي ربّه» أي مات، و«حنكته التجارب» أي أحكمته. ومن أمثلتها في الفرنسية قولهم «Se fourrer le doigt dans l'œil» بمعنى انخدع، و«Casser sa pipe» بمعنى مات، و «Mettre les pieds dans le plat» بمعنى اخترق العُرف.

(45) Di Sciullo and Williams : On the Definition of Word, pp. 5-6

(46) تنظر مناقشة ستيفن اندرسن لهما في : Anderson (S.) : A - Morphous Morphology, pp. 306-309 ، وله نظرية في المعجم قد انطلق منها في النقاش.

«النظام الصوتي»، والرابع في «النظام الصرفيّ»، والخامس في «النظام النحويّ»، والسّادس في «الظواهر السياقيّة»، والسابع في «المعجم»، والثامن في «الدلالة». وقد عدّ إذَنْ الأصوات والصرْفَ والنحو أنظمة، ونفى عن المعجم النظام. وقد نفى عنه النظام لأن أمُورًا ثلاثة تتوفّر في كلّ نظام لُغويّ رأى أنها لا تتوفّر في المعجم : الأوّل سمّاه «العلاقات العُضوية والقيم الخلافيّة بين المكوّنات» ؛ والثاني سمّاهُ «الصلاحيّة للجدْولة» ؛ والثالث سمّاه «عدم إمكان الاستعارة بين لغة وأخرى» (47).

وقد بيّن أن العلاقات العُضويّة والقيم الخلافية لا تتحقّق في المعجم «لأن العلاقة العضويّة لأيّة وحدة من وحدات النظام تدخلها في علاقة خلافية مع بقيّة الوحدات جميعا أيّا كان موضعها في النظام» (48)، ومثّل لذلك بالاختلاف بين أقسام الكلام، أي المقولات المعجميّة، وتَنَزُّلِ كلّ منها منزلته الخاصّة به في النظام الصرفيّ. فالاسم يختلف عن الفعل وعن الصفة وعن الظرف وعن الأداة؛ وشبيه بالاختلاف بين أقسام الكلام الاختلاف بين ما سماه «المعاني التصريفيّة» كالتكلّم أو الخطاب والغيبة، أو الإفراد والتثنية والجمع، أو التذكير والتأنيث. فإن لكلّ معنى من هذه المعاني «مكانَه في النظام لا يتركه ولا يطغَى على أماكن المعاني الأخرى» (49). أمّا المعجم فقوامُه «الكلمات»، وليس بين هذه «الكلمات» أيّ علاقة عضويّة إلاّ مّا قد يلاحظ من علاقة اشتقاقيّة بين كلّ طائفة من هذه الكلمات لاشتراكها في أصول المادّة، أيّ في الجذر. وإذن فإن المعجم «تنتفي عن كلماته سمة العلاقات العضويّة فلا يكون نظاما» (50).

ثم بيّن في نقاش «الصلاحيّة للجدولة» أن «المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدْول لأنّه تنقصه العلاقات العضويّة بين مكوّناته» (51). وتلك العلاقات شرط أساسيّ لوضع أيّ جدْول. فالمعجم إذن يختلف عن الأصوات والصرف والنّحو لأنها نظم أمكنَ وضْعُها «في صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابك فيها العلاقات

(47) تمام حسّان : اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 312.

(48) المرجع نفسه، ص 313.

(49) المرجع نفسه، ص 313.

(50) المرجع نفسه، ص 313.

(51) المرجع نفسه، ص 313.

وتقوم القيم الخلافية في كل جدْوَل حارساً أمينا لأمن اللبس في النظام والسياق معا» (52). «وإذا كان المعجم غير صالح للجدْولة فلا يمكن أن يكون نظاما لغويا» (53).

وثالث ما تتميّز به الأنظمة اللغويّة من الخصائص صعوبة الاقتراض - وقد سمّاه «الاستعارة» - بالنسبة إلى وحداتها من لغة إلى أخرى، «فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة ولا باب نحويّ من لغة إلى أخرى» (54). وهو يرى أن العربيّة مثلا لم تستعر من اللغات الأعجمية التي اتصلت بها «قاعدة ولا طريقة من طرق التركيب ولا أداة ولا جُزْءاً آخر من أجزاء أنظمتها» (55). أمّا مجال الاقتراض الحقيقي فهو المعجم لأن ما تتقارضه اللغات هي الكلمات المفردة وهي مكوّنات المعجم. وهذا دليل آخر في نظره على أن المعجم لا يمكن أن يوصَف بالنظام (56). وقد علل حدوث الاقتراض في المعجم بلزومه وضرورته لأن للغة عامّة وظيفة اجتماعية، وكلّ جماعة لغويّة تضع لتجاربها الاجتماعية تسميات، وتدل على أفعالها بأفعال وتعبّر عن العلاقات بين الأسماء والأفعال باستعمال أدوات تربط بينها في السّياق. وهذا الذي تضَعُه الجماعة اللغويّة إنما تضعه بحسب العرف المحلّي. وبما أن البيئات تختلف عن بعضها فإن الجماعة اللغوية الواحدة تصف بكلامها تجربتها الاجتماعية الخاصّة بها، وإذ إن تجربتها محلية فلا يمكن لها أن تحيط بتجارب الجماعات الأخرى. و هذا مؤدّ إلى إيجاد النقص في مختلف التجارب، وإحداث الخانات الفارغة في اللغات المستعملة. وذاك النقص وتلك الخانات يسدّها الاقتراض. ولا توجد تلك الخانات في الأصوات والصرف والنحو، بل يختصّ بها المعجم.

فالمعْجم إذَن في نظر تمام حسّان لا تتوفّر فيه مقوّماتُ النظام، وهو في نظره «قائمة» من الكلمات «تشتمل على جميع ما يستعمله المجْتمع اللغويّ من مفردات» (57). وإذ إن «القائمة» ضخمة فإن الفرْدَ الواحد في الجماعة اللغوية لا يمكن له أن يُحيطَ بتلك «القائمة»

---

(52) المرجع نفسه، ص 313.

(53) المرجع نفسه، ص 313.

(54) المرجع نفسه، ص ص 313-314

(55) المرجع نفسه، ص 314.

(56) المرجع نفسه، ص 314.

(57) المرجع نفسه، ص 314 و ص 39، و ص 40.

مهما «بلغ حِرْصُه على استقصائها، لأنّ ظاهرتي الارتجال والتوليد - وهما مستمرّتان - لا بدّ أن تقفا به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولّدة التي هي في طريقها إلى الشيوع العُرفي» (58). ولذلك فإن تدوين المعجم - أي تقييد «القائمة» - يصبح ضَرُورَة لغويّة (59). ولذا فإن المعجَم في جوْهره حسب تمام حسّان قائمة من المفردات تدوّن في كتاب. وهو بذلك يحْصُر المعجم في المعْجم المدوّن (Dictionnaire)، أي الكتاب المشتمل على جملة من مفردات اللغة (60).

والاعتراضات الثلاثة التي قدّمها تمام حسّان لنَفْي النظام عن المعجم قابلة للدّحْض. فإن الاعتراض الاوّلّ - وهو خلوّ المعْجم من العلاقات العضويّة والقيم الخلافيّة بين مكوّناته، أي «الكلمات» - قد يُقبل لوْ صحّ التّحديدُ الذي وضعه للمكوّن الأساسيّ في المعجم، أي «الكلمة». فهي في نظره شكل صامت، أو صورة صوتيّة صامتة مفردة في ذهن مجتمع، أو صورة كتابيّة مقيّدة بين جلدتي كتاب، أي المعجم المدوّن، وهي «صامتة في كلتا الحالتيْن» (61). وهي تختلف عن «اللفظ» إذ اللفظ هو الصورة النطقية الحسيّة، لأن المتكلّم حينما يتلفظ بالكلمة يحوّلها من الصّورة الصامتة إلى الحقيقة الحسيّة (سمعيّا

(58) المرجع نفسه، ص 315.

(59) المرجع نفسه، ص 315.

(60) على أنّ هذا الحصر لم يمنعه من تصوّر «علم» خاصّ بالمعجم سمّاه «علم المعجم» وربطه بعلم البيان، وهو فرع من علم البلاغة. فإن علم البيان في نظره يصلح أساسا نظريّا لبناء علم خاصّ بدراسة المعْجم نظريّا وعمليّا يسمّى «علم المعجم» (تنظر ص ص 39-40، و ص ص 319-320)، وقد رأى أن مجال البحث النظريّ هو شرح كيفيّة وضْع الكلمات (أي وسائل التوليد)، وشرح القيمة العرفية لدلالة الكلمة، وشرح طبيعة المعْنى المعجميّ في تعدّده واحتماله، وشرح المقصود بالكلمة، وشرح الدلالات الاستعماليّة ما بين الحقيقة والمجاز، ويتناول مباحث نظريّة أخرى لاغناء للمعجم عنها؛ أمّا عمليّا فيشرح لنا أفضل منهج لوضع المعاجم، بذكر الغاية من وضع المعجم، ثم الصلة بين المعجم والصوتيات، والمعجم ونظام الإملاء، والمعجم وعلم الصّرف، والصلة بين شواهده وعلم النحو، ثم يذكر أمثل طريقة لشرح الكلمة، وفيه الاستشهاد، ويلمّح إلى تطوّر البنية، (ويعني بذلك التأصيل Etymologie)، وتطوّر الدلالة بالنسبة إلى بعض الكلمات. وغير خفي ما في هذه الأسس النظرية والتطبيقية من خلط وتداخل، فإن ممّا عدّه نظريا هو في جوهره «عمَليّ» وممّا عدّه عمليّا هو في حقيقته نظَريّ، وقد غلب عليه أيضا حصر الأسس في الجوانب «المعنوية» للمفردات نتيجة ربطه علم المعجم بعلم البيان.

(61) تمام حسّان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 317.

وبصريًا)، وخاصيّة الكلمة الإفرادُ، وأمّا خاصيّة اللفظ فالانتظام في السياق. «ففرق ما بين الكلمة واللفظ هو فرق ما بين اللغة والكلام. فاللغة (والكلمة وحدة من وحداتها) صامتة، والكلام (واللفظ جزءٌ من نسَقه) محْسُوس» (62)، وإذن فإن مكوّنات المعجم - وهي الكلمات - صور صامتة مفردة. وصمتُها يقْطعُ عنها بدون شك الصلة بنظم اللّغة الأخرى، وخاصّة بالصوت اللغوي إذ لا يُتَصوَّرُ لها - وهي صامتة - تأليف صوتيّ وظيفي، وبالبنية الصرفيّة إذ لا تتصوَّرُ لها - وهي في صمتها - بنية صرفيّة ذات شكل صيغيّ مرتبط بدلالة مّا.

والتحديد الذي قدّم للكلمة ليس في نظرنا بمستقيم، فلو كانت الكلمة مجرّد «صورة صامتة» لما كان بين مختلف «مُركّبات حُرُوف المعْجم» (63) في العربيّة مثلا، حسب النظرية الخليلية - وهي «المركّبات الصوتيّة» التي يُنهِي إليها نظام التقليب الصوتيّ - فرق، إلا في عدد الصوامت المكوّنة لها، فإن كلّ «المركبات الصوتيّة» التي يُظهرها نظام التقليب صُوَر مجرّدة صامتة مُتَمثّلة بالذهْن. إلاّ أنها حسب النظريّة الخليلية مصنّفة صنفين مُتمايزَيْن : الأوّل هو «المستعْمل»، وهو صنف «المركّبات» التي تخرج من حيّز الصّور المجرّدة الصامتة الصّرف إلى اللّغة إذ إنها ذات امتداد في استعمال النّاس اللغويّ، فهي إذن من اللّغة، والثاني هو «المهمل»، وهو صنفُ «المركّبات» التي تبقى «صامتة» لأنها تبقى خارج اللغة إذ لا يكون لها امتداد في الاستعمال. وتكون «مركّبات» هذا الصنف مهْملة إمّا لأن قانون التأليف الصوتيّ في اللغة لا يجيز ائتلافها لعلّة مّا، وخاصّة للتقارب في مخارج الأصوات المكوّنة لها، ومن ذلك عدم ائتلاف «العيْن والحَاء» و «الحاء والخاء»، و «الهَاء والحاء» و «القاف والخاء»، و«القاف والكاف»، و «القاف والغيْن» . . . إلخ، فلا تدخُل اللغة مُركّباتٌ مثل [- ع ح ب] و [- ح خ ت] و [- هـ ح ث] و [- ق خ ج] و[-ق كـ ح] و [- ق غ خ) ؛ وإمّا لأنها ممّا يجوز ائتلافُهُ لكنّها لم تدخل اللغة ولم يكن لها فيها امتداد. وهذا شأن «وجُوهٍ» كثيرة من التقليبات، أي من «المركّبات

(62) المرجع نفسه، ص 317.

(63) المصطلح لابن خلدون، فقد استعمله في المقدمة (ص 1059) أثناء حديثه عن طريقة الخليل بن أحمد في حصر «موضوعات اللغة» العربية.

الصوتيّة الفروع» الناشئة عن تقليب «المركّبات الأصُول»، فإن مركّبا أصليّا مثل «القاف والتاء والميم» (64) لا يدْخل صنف «المستعمل» منه إلاّ مُركّبان هما [+ ق ت م] و[+ م ق ت] و تهمل من مركباته أربعة هي [- ق م ت] و [- ت ق م]، و[- ت م ق] و [- م ت ق].

ومركّبات الصنف الثاني - أي المهملة - هي «الصامتة» بحقّ لأنها مُعطّلة عن الإنتاج. أمّا مركّبات الصنف الأوّل فهي «جذورٌ» لغويّة. والجذر في العربيّة «دليل أوّل» أو هو «دليل رئيسي» متكوّن من «وحدة شكليّة دُنيا» هي الصوامت التي تكوّنه بعددها وسماتها، و«وحدة دلاليّة عليا» أو رئيسيّة هي الدلالة العامّة التي تقترن به. وهذا الدليل الرئيسي بوجهيه الشكلي والدلالي يمتد في اللغة وتتفرّع منه فيها جذوع إمّا بإضافة الحركات إليْه فيتولّد عندئذ مّا نسمّيه «الجذعَ» الرئيسيّ، وإمّا بالاشتقاق من هذا الجذع الرّئيسي المولّد. وإذن فإنّ الجذر تضاف إليه الحركات فيتولّد عنه الجذع الرئيسيّ، وهذا الجذع نفسه يكون أصْلاً لجذع آخر أوْ أكثر، وكلّ جذْع يولّد يكُون متضمّنا للوحدة الشكلية الدنيا التي كوّنت الجذر ولبعض من الوحدة الدلاليّة العُليا التي اقترنت به. وهكذا فإنّ الجذع يتولّد بعمليّة تحويل داخلي (Transformation interne) يُنتقلُ بها من مرحلة «المركّب الصوتيّ الصامت» إلى مرحلة «الجذر» ثم إلى مرحلة «الجذع»، والجذوع هي «الكلمات» أو «الوحدات المعْجميّة»، أي المفْردات. وهذه الوحدات المعجميّة لا تتحقّق إلاّ إذا توفّرت فيها خصائص تمييزيّة ضروريّة واجبة الوجود تحقّق لها «ماهيّتها» التي تمكّنها من اكتساب خاصيّة التفرّد. وتلك الخصائص أرْبع هي (1) الانتماء المقوليّ؛ (2) التأليف الصوتيّ؛ (3) البنية الصرفيّة؛ (4) الدلالة. وسنرجع إلى الحديث عن هذه الخصائص في موْضع آخر من هذا البحث، ونكتفي هنا بالاشارة إلى أنّ الوحدة المعجميّة لو لم تكُن لها هذه الخصائص لما وُجدَ فرق بين المركبات الصوتيّة غير الدالّة والمركّبات الصوتيّة الدّالة لأن الصنفين صُورٌ صامتة أو أشكال صوتيّة صامتة؛ ثم إن هذه الخصائص هي التي تُتيحُ للوحدات المعجميّة أن تتمايزَ فيما بيْنها حسب أنْساق مُعيّنة من العلاقات الاختلافيّة، وهذه العلاقات - كما سنبيّن في فصل آخر - تكُون مقوليّة (Catégorielle) وفُنيميّة (Phonémique) وصَرْفيّة (Morphologique) ودلاليّة (Sémantique) (65).

(64) الخليل بن أحمد : كتاب العين، 5/ 132.

(65) ويُنظر عن هذه الخصائص : إبراهيم بن مراد : المصطلحية وعلم المعجم، ص ص 11-12.

وأمّا الاعتراض الثاني - وهو عدَم صلاحيّة المعجم للجدولة - فإن الردّ عليْه ينطلق من نتائج الرد على الاعتراض الأوّل. فإن القول بعدم صلاحيّة المعجم للجدولة أي عدم صلاحيّة مكوّناته - وهي الوحدات المعجميّة - لأن تصنّف في إطار مّا حسب علاقات جدوليّة أو استبداليّة، قولٌ قائم على تصوّر انعدام خاصيّة النظام في المعجم لخلوّه من العلاقات العُضويّة والقيم الخلافيّة بين مكوّناته التي نظَر إليها تمام حسّان على أنها مجرّد صُوَر صوتيّة صامتة، وقد رأينا أنّ الوحدات المعجميّة ليْست مجرّد صُور صامتة بل هي أفْرادٌ لغويّة لها خصائصها التمييزيّة التي تكسبها ماهيات تمكّنها من الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافيّة. ولا يمكن لها أن تنتظم في تلك الأنساق إلا إذا انتَمتْ إلى بنًى أو هياكلَ (Structures) تكوّنها شبكات من العلاقات تربط المفردات فيما بينها داخل نظام عامّ، ويمكن أن نتصوّر للمعجم ثلاث بُنًى تتكوّن كلّ منها من شبكات علاقات : هي البنية الذهنيّة (Structure mentale) والبنية الدّلاليّة (Structure sémantique) والبنية الشكليّة (Structure formelle)، وهذه تقوم على الأبنية الصّرفيّة خاصّة، أي على صيغ الوحدات المعجميّة الشكليّة التي تستمدّ قواعدها من علم الفنولوجيا وعلم الصرف (Morphologie dérivationnelle). وسنرجع الى هذه البُنَى الثّلاث وإلى العلاقات الجدوليّة التي تنظمُها بالتحليل في فصل آخر.

وأمّا الاعتراض الثالث - وهو قبول المعجم للاقتراض بخلاف أنظمة الأصْوات والصرْف والنحو - فليس ممّا يؤخذ به لأن حقيقة الاتصال بين اللّغات تدلّ على خطئه. فإن الاقتراض في اللّغة اقتراض لغويّ عامّ وليس اقتراضا مُعجميًا فحسب، فليس الاقتراض المعجمي إلا مظهراً من مظاهر الاقتراض اللّغوي عامّة، وقد بيّن اللّسانيون المحدثون ذلك (66)، ونزيدُه فيما يلي تأكيداً وتوضيحًا (67) :

(66) يُنظر مثلا : Sapir (E.) : Le Langage, pp. 195-199، وقد اهتمّ بالاقتراض في الأصوات والصّرف ؛ Deroy (L.) : L'Emprunt linguistique, pp. 72-110، وقد اهتمّ بالاقتراض في الأصوات والصّرف والنحو ؛ Garmadi (J.) : La Sociolinguistique, pp. 156-163، وقد اهتمّت بالاقتراض في الأصوات والنحو.

(67) النماذج التي سنُوردها مأخُوذة من مقدّمة بحث لنا عنوانه «الاقتراض المعجمي»، وهو درْس عامّ قدمْناه خلال السنتين الجامعيّتين 1993-1994 و 1994-1995، أمام طلبة شهادة علوم اللغة بكليّة الآداب بمنوبة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

فإنّ النظام الصوتيّ في كلّ اللّغات هو أشدّ الأنظمة محافظة، وقد نبّهَ اللّغويّون العرب منذ القديم إلى أنّ إبْدالَ ما لا يُوجَدُ في اللّغة من الأصْوات لازِم حتى لا تُدْخلَ الجماعةُ اللغويّة في لغتها ما ليس منها. فقد قال أبو منصور الجواليقي في ذلك : «اعلَم أنّهم كثيراً ما يَجْتَرِئُونَ على تغيير الأسماء الأعجميّة إذا استعْملوها، فيبدلون الحرُوف التي ليْست من حروفهم إلى أقربها مخرجا، وربّما أبْدلوا ما بعُدَ مخرجُه أيضا، والإبدال لازِم، لئلا يدخلوا في كلامهم مَا ليس من حُروفهم» (68).

لكن هذا اللّزُوم ليس له من الثبات في كلّ اللّغات ما يمنع دخُولَ بعْض الأصوات فيها من لغات أخرى، واستقرارَها فيها واتخاذها أحْيازاً في نظامها الصوتيّ. ومن أمثلة ذلك : (I) دُخول الصائت (Y) والصّامت (Z) اللغة اللاتينيّة من اليونانيّة في أواخر القرن الأوّل قبل الميلاد في المقترضات اللاتينيّة من اليونانيّة، ليُعَبَّرَ بالأوّل عن الصائت اليوناني (U) أي [y]، وليُعبّر بالثاني عن الصامت المزجي اليوناني (Z) أي [z d]؛ (2) دخول ثمانية أصْوات الفارسيّة في مرحلتها الحديثة - وهي المرحلة الإسلاميّة - من اللغة العربيّة، وهي «الثاء»، وتنطلق نطقا قريبا من السّين، و «الحاء»، وتنطق كما تنطق الهاء، و«الصّاد»، وتنطق مرققة، كالسين ؛ و«الضاد»، وهي تشبه الزاي ؛ و «الطاء»، وتنطق مرققة، كالتّاء ؛ و« الظاء»، ونطقها قريب من نطق الزاي؛ و«العين»، وتنطق همزة ؛ و«القاف»، ونطقها قريب من نطق الغين. وقد غلبت هذه الأصواتُ في المقترضات الفارسيّة من العربيّة، ثم أصبحت من حروف الهجاء الفارسيّة بعد أن اتّخذ الفُرْسُ الحروفَ العربيّةَ رمُوزاً خطيّةً لأصوات لغتهم ؛ (3) دخول (W) الفرنسيّة في القرون الوسْطى من اللغات الجرمانيّة ليُعبّر به في أوائل المقترضات الفرنسيّة من اللغات الانغليزيّة والألمانيّة وبعض اللغات السلافيّة عن الصامت الشفويّ الأسْنَانيّ [v] أحيانا في مثل (wagon) وعن شبه الصامت الشفوي [w] أحيانا أخرى في مثل (Watt)، فهو إذن صوْتٌ قد استقرّ رمْزُه الخطّيّ في الفرنسيّة ولم يستقرّ التصويت به فيها.

وأمّا الأبنية الصرفيّة فإنّها أقلّ من نظام الأصوات محافظة، وهي في اللغات الهنديّة الأوروبيّة أقلّ محافظة ممّا هي عليه في اللغات الساميّة، بحكم طبيعة البنية الصرفية في

(68) الجواليقي : المعرّب من الكلام الأعجمي، ص 54.

العائلتين اللغويّتين، فهي في الأولى غير مقيّدة لقبُولها الزيادة في أوائل الجذوع وفي آخرها قبولا غير مقيّد بحدود صارمة، فإن البنية فيها بنية سلسليّة لأن الكلمة فيها تتكوّن من حلقة نواة تزاد إليها حلقات أخرى هي السّوابق في الأوائل واللواحق في الأواخر فتتكوّن السّلسلة. وأمّا اللغات السّامية فذات بنية مقيّدة لا تقبل السلسليّة إلاّ بعُسْرٍ لأنّ نظام الزيادة فيها مقيّد بقوانين صارمة، فإن الاشتقاق فيها عمليّة تحويل داخليّ، بخلاف اللغات الهنديّة الأوروبيّة التي يكون الاشتقاق فيها عمليّة تحويل خارجي لأنه نوع من «التركيب» (Composition). ورغم محافظة البنية الصّرفيّة في العربيّة فإن العربيّة القديمة قد عُرِفَت فيها ظاهرة اقتراض اللواحق الأعجميّة، ومثالها اللاحقة «ût» من الأراميّة «ûtho» للدلالة على المبالغة في مثل «طَاغُوت» (طاغ + اوت) وهو الطاغي المعتدي، و «جَبَرُوت» (جبر + اوت) وهو القهر، و «مَلَكُوت» (ملك + اوت) وهو العظمة والسلطان. وأمّا العربيّة الحديثة فقد اقترضت فيها لواحق أعجميّة كثيرة في المصطلحات العلميّة والفنّية خاصّة. ومن أمثلتها :

ine : نَوَاتِين (نواة + ine) = Nucléine.

بَقْلِين (بقل + ine) = Légumine.

oïde : قَلْوِيد (قلي + oïde) = Alcaloïde.

نشوِيد (نشا + oïde) = Amyloïde.

yle : فحْمِيل (فحم + yle) = Carbonyle.

حمضِيل (حمض + yle) = Acyle.

ème : صرْفم (صرف + ème) = Morphème.

صوتم (صوت + ème) = Phonème.

وظاهرة اقتراض السّوابق واللواحق في اللغات الهندية الأوروبيّة - وخاصّة في العصر الحديث - اقوى بكثير ممّا هي عليه في اللغة العربيّة.

وشبيه بالنظام الصوتي في قبول الاقتراض نظامُ التراكيب النحويّة أيضا. على أنّ التراكيب لا تُقْتَرَضُ فيها العناصر الأجنبيّة الصرف بأشكالها الأصول بل تقترض الهياكل والأبنية. وقد أثّرت اللغة اليونانية قديما في اللغة اللاتينية تأثيرا عميقا فدَخَلَها منها الكثير ممّا

يُسمّى «خصوصيات تركيبيّة يونانية» (Hellénismes syntaxiques) (69). ولا شك أن العربيّة في القديم قد تأثّرت هي أيضا باللغات المجاورة لها مثل الفارسيّة واليونانيّة. ونحن نجد فيها بعض التراكيب اللاّحنة التي لا تتّفق والقواعد المتبعة فيها، ولم يذكر علماءُ اللغة أنّها كانتْ ممّا يسمّونه «لُغات»، أي استعمالات تختصّ بها بعْض القبائل، ومن أمثلة تلك التّراكيب إضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد، أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الاضافة هو أيضًا، وقد أشار إليه سيبويه في الكتاب (70) وأورد منه نموذجًا في بيت من شعر الأعشى ونموذجًا آخر في بيت من شعر الفرزدق، وقد عَدّ النموذَجيْن ممّا يجوز للشاعر في الضرورة. وما يُجوّز للشعراء من الاستعمالات الشاذّة هو من باب التوسيع عليهم وليس من باب القاعدة التي يقاس عليها. وقد وجدنا من هذا التركيب كثيرًا من النماذج في النصوص العلمية المترجمة من اليونانية أو المؤلّفة في العلُوم الأعجمية التي كانت الثقافة العلميّة اليونانيّة مصدرًا لها. ومن أشهر الكتب المترجمة التي كان لها في المؤلفات العلمية العربيّة في الأدوية المفردة تأثير عميق كتاب «المقالات الخمْس» لديوسقريديس العين زربي، وقد بيّنت لنا مقارنة النص العربي بالأصل اليوناني أنّ مترجميْه - حنين بن إسحاق واصطفن بن بسيل - قد نقلا من هذا التركيب نماذج نقلا حرفيًا من اليونانيّة إلى العربيّة (71).

على أنّ تتبُّعَ أثَر «النسْخ التركيبي» في العربيّة الحديثة أيْسرُ من تتبُّعه في العربيّة القديمة لأنّ الأنماط التركيبيّة الأعجميّة المؤثّرة في النظام التركيبي العربي الحديث أنماط تنتمي إلى لغاتٍ

(69) ينظر : Deroy (L.) : L'Emprunt linguistique, pp. 103-106

(70) سيبويه : الكتاب، 1/ 179-180.

(71) من ذلك قولُهما عن النبات المسمّى «انثليس» : «ومنْهُ صنفٌ آخر له ورق وقضبان شبيهان بورق وقضبان النبات المسمّى كمافيطوس» (المقالات الخمس، ص 299، الفقرة 3-130)، وقولهما عن النبات المسمّى «طراغين» : «وله ورق وقضبان وثمر شبيه بورق وقضبان وثمر النبات الذي يقال له سخينس» (نفسه، ص 326، ف 4-42 في المطبوع، ووجه الورقة 86 في المخطوط)، وقولهما عن النبات المسمّى «كرمة بريّة» : وقوّة ورق هذا الكرم وخيوطه وقضبانه شبيهة بقوّة ورق وخيوط وقضبان الكرم الذي يعتصر منه الشراب» (نفسه، ص 374، ف 5-2 في المطبوع، وتنظر 107 ظ في المخطوط) - وتُراجع هذه الشواهد تباعا في نص «المقالات» اليُوناني : Dioscuridis : De Materia Medica, 2/145 (III, 136); 2/205 (IV, 49); 3/2 (V, 2).

حيّة قريبة معلومة، ومن النماذج التركيبيّة اللاّحنة الحديثة نموذج قد اشتهر وأقرّه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وهو استعمال «مادام» متصدّرة جملتها وترتيبُها مع جملتها ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب (72)، وهذا مخالف للاستعمال الفصيح الذي تتقيّد فيه «مادام» بجملة تسبقها وتكون مصدريّة ظرفيّة دالّة على المدّة، ومثالها الفصيحُ الآية القرآنيّة «وأوْصَاني بالصّلاة والزكاة ما دمتُ حيّا» (مريم، 31)، فإنّ «مادام» فيها ظرفيّة تحدّد طول مدّة ما قبلها بطول مدّة ما بعدها، فهي إذن لا تدلّ على الجزاء، لكنّ المحدثين يستعملون اليوم بكثرة «مادام» متصدّرة جملتين تعاملان مُعاملة جملة الشرط وجملة جواب الشرط، ولذلك ترد الجملة الثانية مقترنة بالفاء، ومن أمثلة هذا الاستعمال الحديث قولهم «مادام القاضي عادلاً فإنّ حكمه مقبول»، وقولهم «مادام الطقس جميلا، فإن النزهة تروق». وهذا التركيب مولد بالترجمة الحرفيّة من الفرنسيّة. فإننا نجد له نظيرا في الجملة الفرنسيّة المبدوءة بـ «Puisque». فإن «مادام» في التراكيب العربيّة اللاحنة تقوم مقام «Puisque» للدلالة على ارتباط الحدث في الجملتين اللتين تتصدرهما ارتباطا سببيّا، حتى كأنّ حدوث الثاني مشروط بحدوث الأوّل، أي إن الحدث في الجملة الأولى شرط للحدث في الجملة الثانية. ومثاله في الفرنسيّة الجملة التالية : «Puisque vous désirez vous entretenir avec moi, nous serons mieux dans mon cabinet de travail» (73). وهذا مخالف للاستعمال الفصيح القديم الذي ترتبط فيه الجملة التي تسبق «مادام» والجملة التي ترد بعدها ارتباطا ظرفيا زمانيّا (74).

---

(72) ينظر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة : في أصول اللغة، 3/ 138-143.

(73) ترجمة هذه الجملة الحرفيّة هي : «مادمْتَ تريد أن تتحدّث معي، فإنّنا نكون أفضَل في مكتب عملي».

(74) ومن أمثلة التراكيب اللاّحنة أيضا الجملة الظرفيّة التي تتكرّر مع جملة جوابها الأداة «كلّما»، فيقال : «كلّما . . . كلّما . . .» ترجمة للفرنسية «... plus ... Plus»، والتراكيب التي يُعدّى فيها الفعل بحرف جرّ بينما هو متعدٍّ بنفسه، مثل تعدية «أكّد» بحرف الجرّ «على» ترجمة للفرنسية «Insister sur»، أو تعدية الفعل بنفسه بينما هو متعدٍّ بالحرف، مثل تعدية «صرّح» في مثل «صرّح أنّ» ترجمة للفرنسية «Déclarer que»، أو تعدية الفعل المتعدّي بالحرف بغير الحرف الذي يتعدّى به، مثل تعدية «أثّر» بحرف الجرّ «على» عوض «في»، ترجمة للفرنسية «Influer sur». . . إلخ.

وما نستخلصُه إذن من نقدنا للاعتراض الثالث على الانتظام في المعجم هو أن الاقتراض في اللغة ليس مقْصُوراً على مفْردات المعْجم، بل هو ظاهرة لغويّة عامّة تشمل أنظمة الأصْوات والصّرف والنحو أيضا. ولا شكّ أن العربيّة الفصحى القديمة لا توفّر لنا بيُسرٍ النماذج الدالة على أنّ الاقتراض فيها ظاهرة لغويّة عامّة، وخاصّة إذا بحثنا عن تلك الظاهرة في النصوص الأدبيّة المشهورة التي كان كتّابها في الغالب يتقيّدون بالعربيّة المعياريّة وقواعدها الدقيقة. وإنّما توفّر لنا تلك النماذج النصوص العلميّة والنصوص الحضاريّة. على أن ضعف الظاهرة في العربيّة القديمة ليس دليلا على ضعفها في اللغات الأخرى، كما إنّ ظهورها واستقرار البعض من عناصرها في العربيّة الحديثة رغم صفويّة أهلها دليل على أهميّتها في مختلف اللّغات الحيّة.

وما يستخلَصُ من مناقشة اعتراضات تمام حسّان الثلاثة على نظاميّة المعجم هو أنّ القول بانتفاء خاصيّة النظام في المعجم للأسباب التي ذكرت قولٌ ضعيف لأنّ قوام المعجم - كما رأينا - هي المفردات الدالّة، وهذه قابلة للانتظام سواء ضمن شبكات من العلاقات الاختلافيّة التي تظهر المفردة مكتسبة لخصائص تمييزيّة تجعلها فرداً بذاتها ذات سمة أو أكثر تخالف بها غيرها من الأفراد، أو ضمن جداول، وانتظامُها ضمن الجداول إنما يتحقق لوجود العلاقات الاختلافيّة بينها.

2 - 6. وتُستَنتَجُ من آراء اللّغويين المحدثين التي قدّمنا ثلاثة مفاهيم أساسيّة للمعجم : (1) أنّه «قائمة» ؛ (2) أنّهُ «سِجْن» ؛ (3) أنّه «ذيل للنحو». ولكل من هذه المفاهيم الثلاثة مَفْهُومٌ فَرْعيّ يصله إما بمحتوى المعْجم وإمّا بوظيفته وإمّا بهما مَعًا : (أ) فالمعجم «القائمة» هو «المعجم المدوّن». والقائمة التي تكوّن المعجم المدوّن هي قائمة من «الكلمات الصامتة» أو «الاستعمالات الخاصّة» أو «الشواذّ» أو «اللسائم» (Listemes) ؛ (ب) والمعجم «السجْن» هو مأوَى «الخارجين عن القانون» الذين لا تربط بينهم إلاّ «الفوضى» و «الاضطراب» أو «انعدام النظام»، وهذا مرتبط بالمفهوم الفرعي السّابق لأن خاصيتي «الشذوذ» و «خصوصيّة الاستعمال» تعنيان مخالفة «مكوّنات المعجم» لمكوّنات بقيّة أنظمة اللّغة، فإن لهذه قواعد متينة تبني عليها وقوانين محكمة تنظمها، أمّا تلك فلا قواعد لها تبني عليها ولا قوانين لها تنظمها، وليس غريبا إذن أن تكون النتيجة الحتميّة لما

يسود هذا الجزء «البدائي المتوحّش» من «عالم اللّغة»، خلوّ المعجم من «البنية» و «النظام»؛ (ج) والمعجم «الذيل للنحو» هو «التابع الفظّ» الذي يحاول النحوُ - «سيّد» أنظمة اللغة - السيْطرة على ما فيه من «فوضويّة» و «تمرُّد».

وقد رأينا أنّ الدافع الأساسيّ إلى ظهور هذه المفاهيم الأصول والفروع كان نظريّة بلومفلد في المُعْجَم، وهي نظريّة تتماشى ونظريّته العامّة في اللّغة، أي «النظريّة التوزيعيّة» (Distributionalism) التي تقوم على تحليل المظاهر القياسيّة المنظّمة في مدوّنة من «المقالات» (Enoncés) المجمّعة من استعمالات متكلّمي اللّغة في فترة ما. والأسّ الذي يقُوم عليه التحليل هو ما يسمّى بـ «المكوّنات المباشرة» (Immediate constituants)، أي مكوّنات المقالات باعتبارها «تراكيب» (Constructions). وتحليل المكوّنات المباشرة لا يشمل من مُكَوّنَيْ «الرّسالة» إلاّ الشكْل، أمّا المحتوى فلا أهميّة له ولا اعتبار. ولذلك غُلّبتْ في التحليل الشكلنة المحض وأهملت الدلالة لما يعنيه قبول «المعنى» (Meaning) في التحليل الشكليّ من خروج عن الخطاب العلمي (Scientific discourse) في التحليل (75). فالمفردات إذن متكوّنة من مكوّنات مباشرة أصغر منها، وهي ذاتها مكوّنات مُباشرة لوحدات شكليّة أكبر منها في التراكيب، ومن هنا كان منشأ «ذيْليّة» المعجم للنحو باعتبار المعجم «قائمة» من المفردات التي تصْلح من حيث هي وحدات شكليّة للانتظام في وحدات أكبر منها هي الجمل، ولكنها لا تصلحُ من حيث هي وحدات دالة من أهمّ خاصياتها الشذوذ وخصوصيّة الاستعمال، للشكلنة.

ولم تخرج «النظرية التوليديّة» - وخاصّة في مرحلتها الأولى، أي حتى أوائل السنوات الستين - عن الأسّين النظريّين التوزيعيّين اللذين ذكرنا، أيْ مظهر اللغة الشكليّ، وإهمال الدلالة. وقد أدّى تغليب مظهر اللغة الشكلي في هذه النظريّة أيضا إلى تنزيل الجملة ضمن الوحدات اللغويّة المنزلة الأولى في النظام اللغوي، فعُدّت الوحدة الأساسيّة، حتى إن القواعد الأساسيّة التي قامت عليها النظريّة العامّة هي قواعد تهمّ توليد «الجمل». أمّا المفردات فلا تصلح إلاّ للاستعمال في توليد تلك الوحدات الأساسيّة. ومن هنا أيضًا نشأت تبعيّة المعجم للنّحو. وحتّى عندما طُوّرت النظريّة التوليديّة فتوسّعت

(75) ينظر : Bloomfield : Language, p. 266.

لتشمل المكوّن الدلالي ثم المعجم، لم تتخلّص من تغليب الجملة على المفردة، وتغليب التركيب النحوي (Syntaxe) على المعْجم.

فإن من أهمّ مظاهر التطوّر في النظرية اللسانيّة التشومسكيّة أنْ عدَّ صاحبُها سنة 1981 (76) «النحو العالمي» (Universal Grammar) نظامًا من القواعد مشتملا على «نُظيّمات» هي قوامُ مكوّناته الفرْعيّة. ومكوّنات النّظام الفرعيّة أرْبعة، هي : (1) المعْجم ؛ (2) التركيب، ويشمل (أ) مكوّنا مقوليًا، و(ب) مكوّنا تحويليًا؛ (3) التأليف الصوتيّ؛ (4) الصيغة المنطقيّة. وقد أسْندَ إلى المعجم في هذا التفريع دور إعطاء كلّ بنْد مُعْجَميّ (Lexical item) بنيته الصرفيّة الفنولوجيّة المجرّدة، وسماته التركيبيّة، ومنها السمات المقوليّة والسمات السّياقية.

ثم أدْخل على هذا النّموذج بعض التعديل سنة 1982 (77) فأصبح نظام القواعد يتألّف من ثلاثة أجْزاء رئيسيّة هي : (أ) المعجم؛ (ب) التركيب، ويشمل (1) المكوّن الأساسي، و(2) المكوّن التحويلي؛ (ج) المكوّنين التأويليّين، وهما (1) مكوّن التأليفات الصوتيّة، و(2) مكوّن الصيغ المنطقيّة. وقد أسْند إلى المعجم دورُ تحديد خصائص البنود المعجميّة الذاتيّة، وخاصّة تحديد خصائص «الوسم المحوريّ» (Marquage thématique) التي تكون لها إذا كانت رُؤوسًا في جُمل، أي وحدات معجميّة رئيسيّة مركزيّة في الجمل التي تشتمل عليها.؛ كما يحدّد المعجم الخصائص الصوتيّة والخصائص الدلاليّة التي لا تتبع قاعدة خاصّة.

وآخر ما نعرفه من تطوّر في النموذج التشومسكي قد ظهر سنة 1991 (78)، وفيه

(76) Chomsky (N.) : Théorie du Gouvernement et du Liage, p. 23، وقد عدّ «المعجم» و«المكوّن المقوليّ» من التركيب - أي (1) و (2.أ) - مؤلفين للمكوّن الأساسيّ (Base composent)، وهذا المكوّن هو الذي يولّد الأنماط الأساسيّة لجمل لغة من اللغات - ينظر المرجع نفسه، ص ص 166-179.

(77) Chomsky (N.) : Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding, the MIT Press, 1982، وللكتاب ترجمة فرنسية هي التي اعتمدناها - ينظر : Chomsky (N.) : La Nouvelle Syntaxe, p. 80، وتنظر فيه أيضا : ص 84، وتنظر في مقدمة المعلّق على الكتاب ص ص 43-45.

(78) Chomsky (N.) : Linguistics and Cognitive Science : Problems and Mysteries, p. 28.

يقرّ تشومسكي إقراراً واضحاً بأن للمعجم بنية، لكنّهُ لا يفصلها عن نظام التركيب النّحويّ: «إن المفاهيم المسْندَة إلى العلامَات أثناء اكتساب [مفردات] المعجم لا تكوّن مجرّد قائمة، بل هي تكوّن نظاما مُبْنَىً (Structured system) مؤسّساً على خصائص مثل العلاقات المحوريّة المحليّة (Locational thematic relations) والمصدر (Source) والمفعول المنقول (Object moved) . . . إلخ، المؤوّلة أحياناً بطرق تجريديّة محْض، وعلى فِكَرٍ مثل العامل (Agent) والمعمول فيه (Patient) والوسيلة (Instrument)، أو مثل السبب (Cause) والقصد (Intention) والحدث (Event)، وهلُم جرّا. وهذه البنْية المعجميّة تقتضي روابط أو علاقات دلاليّة (Semantic connections) بين العبارات المعجميّة والجمل التي تظهر فيها ؛ وهي علاقات تحدّدها الملكة اللغويّة ذاتها (. . .). فإذا كان ذلك فإنّ العلاقات الدلاليّة التي تصاحب البنية المعْجميّة ينبغي أن تكون لها أوْضاع شبيهة بالأوضاع التي تعكسُها العلاقات الصوتيّة في بنية السّمات [الفنولوجيّة]. ومن العلاقات الدلاليّة ما يصاحبُ الخصائص التركيبيّة، ومن المعقول أن تنسب هي أيضا إلى ملكة اللغة ذاتها».

ويلاحظ إذن بيُسر أنّ النظريّة التوليديّة - كما تصوّرَها منشئُها - لم تخرج رغم التطوّر الكبير الحاصل فيها عن الأسس النظريّة الأولى التي انطلقت منها العلاقة بين المعجم والنحو، وأهمّها اعتبار المعجم جُزْءاً من النحو، واعتبار المفردة مجرّد مكوّن من مكوّنات الجملة، واعتبار الجملة الوحدة اللغويّة الأساسيّة، بل إن «البنية المعجميّة» نفسها المدْخلة في النموذج إنما هي بنية متصوّرة بحسب ما يتصوّر للمعجم من وظيفة نحويّة. ويلاحظ ذلك من نوع المقولات التي تشترك في تأليف بنية المعجم، فإن مقولات الهدف والمصدر والمفعول المنقول والعامل والمعمول فيه والوسيلة والسبب والقصْد والحدث وما شابهها، كلّها مقولات تركيبيّة نحويّة، وليست هي مقولات دلاليّة معجميّة صرفًا.

ولا شك أن هذا الربط بين بنية المعجم والنظام النحويّ إنما يرجع إلى اعتبار المعجم إذا استقل عن النحو غير قابل للمعالجة اللسانيّة الشكليّة، وإلى الرغبة في إدراج المعجم في النموذج النظريّ الأساسي، لأن إسقاطه منه يعد نقْصًا كبيراً فيه. على أنّ نتائج القوْل بتبعيّة المعْجم للنحو وبعدم قابليّة المعْجم للشكلنة لغلبة الشذوذ عليه، كانت المفاهيمَ الثلاثةَ التي قدّمناها في أوّل هذه الفقرة للمعجم : أي (1) المعجم «قائمة»، و (2) المعجم

«سجن»، و (3) المعجم «ذيل للنحو». وهذه النتائج شديدة الإضرار في نظرنا بالدرس اللساني الحديث لأنها دالّة على عدم خلوّه من «الانطباعيّات» - ومن أهمّها تشبيه المعجم بالسجن - وعلى ميل البعض إلى الافتراضات لمجرّد الرغبة في الافتراض، مع ما ينتج عن ذلك من منطلقات افتراضيّة ما قبليّة، قد تكون أسُسُها مغلوطة تماما، ولكن الرغبة في التفرّد تؤدّي إلى الإيمان بصحّتها النظريّة والاختباريّة.

وقد رأينا أنّ من أهمّ الأسس الافتراضيّة المغلوطة التي أدّت إلى ظهور مفاهيم المعجم (1) و (2) و (3) الاعتقاد بأن ليس للمفردة أو الوحدة المعجميّة إلا صنف واحد من الخصائص، هو صنف الخصائص العلاقيّة (Propriétés relationnelles)، وأنها لا تستمدّ قيمتها في اللغة إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، أي من خلال علاقاتها بغيرها من المفردات التي ترد معها في التركيب، أو في ما يسمّى بالمحيط السّياقيّ. وهذا ما يؤهّل الجملة لتكون الوحدة اللغويّة الأساسيّة، ويجعل المفردة تابعة لها لأنها مجرّد مكوّن من مكوّناتها. وقد نبهنا في الصفحات السّابقة إلى ضعف هذا الافتراض وتهافت نظريّة تبعيّة المفردة للجملة وتبعيّة المعجم للنحو. وسنرجع في الصفحات التالية إلى هذه المسألة بالنقاش انطلاقا من افتراض آخر هو اكتساب الوحدة المعجميّة لخصيصة التفرّد التي تؤهّلها لتكون فرداً لغويّا مستقلاً، تتأسّس عليْه نظريّة المعْجم وبنيته ونظامه. وسنحاول التمهيد لذلك في الفصل التالي الذي خصّصناهُ لمكوّنات النظريّة المعجميّة من خلال صلات المعجم بغيره من أنظمة اللغة، وسنتوسّع فيه في الفصل الرابع المخصّص لأسس المعْجم النّظريّة.

3 - المكوّنات المباشرة لنظريّة المعْجم :

3 - 1. من الحقائق المسلّم بها لدى اللسانيين المحدثين جميعا هو أن قوام المعجم المفردات، سواء كان معجما مدوّنا أو كان رصيداً عاما مشتركا من المفردات التي تستعملها جماعة لغويّة مّا. ومن أهمّ ما يترتّب على هذه المسلّمة هو أن نظريّة المعْجم هي نظريّة المفردات، ليس باعتبارها «لساتم» في «قائمة» أوْ «كلمات صامتة» دفينة في ذاكرة جماعة لغويّة أو بين دفّتي كتاب، بل باعتبارها «أفْراداً» لغويّة. ثم إن من الحقائق التي يسلّم بها اللسانيون جميعا أيضًا قيام اللغة على ثنائيّة المبْنى والمعْنى، أو الشكل (Forme) والمحتوى

(Contenu)، وهذه الثنائية تظهر في المفردة كما تظهر في الجملة، لكنّ ظهورها في الجملة مشروط بظهورها في المفردة إذ لولا المفردات لما تكوّنت الجمل. لكن عناصر الثنائية في الجملة غير عناصرها في المفردة، فإن عناصر الجملة المفردات، ومن خلال اجتماع هذه اجتماعا مخصوصاً يستقيم شكل الجملة ومحتواها، أمّا المفردة فدليل لغويّ تتكوّن ثنائيّته من وجْهَيْه : الدالّ الذي يمثّل الشكل والمدلول الذي يمثل المحتوى، والدّال يتكوّنُ من تأليف صوتي عناصرهُ الأصوات ومن بنية صرفيّة عناصرها الوَحَدات الصرفيّة أو الصّرافم، والمدلول متكوّن من «المعْنى» أو «المفهُوم» الذي يربط الدّال - من خلال علاقة مّا، مُباشِرة أو غير مباشرة - بمرجع مّا خارجَ اللغة. وهذه المكوّنات الثلاثة - الصوتيّ والصرفي والدّلاليّ - أساسيّة في اكتساب المفردة أو الوحدة المعجميّة ما نسمّيه «فرديتها» في نظام اللغة، لتصبح «فرداً لُغويّا».

وإذ إنّ نظريّة المعْجم هي نظريّة المفردات، فإنّ مكوّنات المفردات تصبح من عناصر النظريّة المعْجميّة. وإذ إنّ المفردة أو الوحدة المعْجميّة في جوْهرها أصْوات مع بنية صرْفيّة مع دلالة، فإن علم الأصْوات وعلم الصرْف وعلم الدلالة تصبح من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

3 - 2. فإذا نظرنا إلى علم الأصوات من حيث هو علم لغويّ صرْفٌ - أي باعتباره بحثا في الخصائص المميّزة للأصوات الإنسانيّة وبحثا في وظائفها التمييزيّة - وجدناه وثيق الصلة بالمعجم، وخاصّة من ثلاثة أوْجه :

(1) البحث في الكيفيّات المطّردة في إنجاز الأصْوات باعتبارها مُكوّنا أساسيّا من مُكوّنَيْ «الدالّ اللّغوي»؛ فإن الدليل اللغويّ كما ذكرْنا قبلُ وَحدة معقدة التكوين يتكوّن وجهُها «الدّاليُّ» - أي شكلها - من تأليف صوتيّ قوامُه الوحدات الصوتيّة المُتمايزَة وبنية صرفيّة قوامُها وحدة صرفيّة أو أكثر، ويتكوّن وجهها «المدلُولي» - أي محتواها - من معنًى أو من مفْهُوم. وإذن فإن الوحدة الصوتيّة مكوّن واجب الوجود في الوحدة المعجميّة، على أن الوحْدة المعجميّة تعُدّ أساسيّة لإنجاز الوحدات الصوتيّة، وذلك لأنّ هذه الوحدات لا تنجز في اللغة لذاتها بل تنجز لتُؤلّف الوحدات الدالّة، فإن الوحدة المعجميّة «أسدٌ» قد وُجدَتِ في اللغة لأن التأليف الصوتي / أسَدُنْ / قد اشترك في تكوينها، على أنّ التأليف

الصوتي / أسَدُنْ / قد وُجد في اللغة أيضًا لأن الجماعة اللغوية قد ألفتْ بين وحداته الصوتيّة لتستعْملَه في الوحدة المعجميّة «أسدٌ» الدالّة على «حيوان مفْترِسٍ، من نوْع السّباع وجنس النسور والفصيلة السنَّوْريّة ورُتْبة آكلات اللحوم وطائفة الثدْيِيّات، ذو لبْدَة كثيفة وثوْب يَميل إلى الصّهْبَة، ولون يعْلوه موَاجٌ ينحرِفُ نحْو الصفرة»، ولو عوّضت الجماعة اللغويّة الوحدة الصوتيّة /ء/ بوحدة أخرى مثل /م/ لكان التأليف الصوتي غير التأليف والوحدة المعجميّة غير الوحدة المعجمية والدلالة غير الدلالة. وإذن فإن الوحدات الصوتيّة إنما تنجز لتستعمل في تأليف الوحدات الدالّة، والبحث في كيفيّات إنجازها ذو صلة وثيقة بالنظرية المعجمية لصلته الوثيقة بنظرية الوحدات المعجميّة.

(2) البحث في القوانين المطّردة في التأليف بين الوحدات الصوتيّة لتكوين الوحدات الدّالة، سواء كانت قوانين تحدّد نظام تتابعها من حيث الجواز والامتناع، أو كانت قوانين في توليد الوحدات المعجميّة الجديدة اعتمادًا على التغييرات الصوتيّة التي يحدثها التعامل بين الوحدات الصوتيّة في الوحدات المعجمية. فإن من قواعد تولّد الوحدات المعجميّة الجديدة قواعد صوتيّة محْضًا، مثل الإبدال (Mutation) والقلب المكانيّ (Métathèse) والتماثل (Assimilation) والتباين (Dissimilation) والاقحام (Intrusion)، وهو إدخال صوت غير أصليّ في تأليف الوحدة المعجميّة الصوتي، سواء في أولها فيكون الإقحام بدْئيًا (Prothèse) أو في وسطها فيكون الاقحام وسطيا (Epenthèse)، أو في آخرها فيكون الاقحام آخريًا (Paragoge) (1). على أنّ الوحدات المعجميّة المولّدة بالابدال والقلب المكاني والتماثل والتباين غالبا ما تتبعُ في الدلالة الوحدات المعْجميّة الأصول التي تولّدت عنها، وأمّا الوحدات المعجميّة المولّدة بالإقحام فغالبا ما تكون ذات دلالات جديدة، وذلك ما يلاحظ في النماذج التي تقدّمها العربيّة على الأقل.

والصنفان اللذان ذكرْنا من القوانين - أي القوانين المحدّدة لنظام تتابع الوحدات الصوتيّة، وقوانين تولّد الوحدات المعجميّة الصوتيّ - يُعدّان من مكوّنات النظريّة المعجميّة، وليست قوانين الصنف الثاني بالقليلة الأهميّة أو بالضّعيفة الأثر في النظريّة المعجميّة العامّة، لأنها ليست مجرّد تغييرات صوتيّة لا صلة لها بالنظريّة المعجميّة كما قد

(1) تنظر أمثلة تطبيقية لهذه القواعد في : ابن مراد : المصطلحيّة وعلم المعجم، ص ص 13-14.

يظُنّ من يتشبّث ببعض النظريات اللسانيّة التقليديّة، بل هي من القوانين المهمّة التي عُنيَ بها اللسانيون المحدثون (2)، بل إنّها مهّدت في السنوات العشر الماضية لظهور نظريّة جديدة في المعجم تربط النظريّة الفنولوجيّة بالنظريّة المعجميّة، هي «الفنولوجيا المعجميّة» (Lexical phonology)، وليست هي بالنظريّة البسيطة (3).

(3) البحث في سمات الوحدات الصوتيّة التمييزيّة بالنظر في العلاقات التقابليّة بينها ودورها في التفريق أو التمييز بين الوحدات المعجميّة. فإنّ من أهمّ ما قامت عليْه النظريّةُ العامّة الفُنولوجيّة الحديثة (4) هو التمييز بين الوحدات المعجميّة. وإن السمة الفنولوجيّة التمييزيّة، مهما يكن نوعها، تكون إفادتها دائما واحدة : فهي تفيد أن المفردة التي تنتمي إليها ليست نفس المفردة التي تشتمل على سمة أخرى في المكان الموافق لها منها (5). وهذه الخاصيّة الفنولوجيّة كما يلاحظ خاصيّة معجميّة، لأن نتيجتها الأساسيّة هي إكتساب الوحدة المعجميّة في تأليفها الصوتي خصيصة تتميّز بها عن غيرها من الوحدات المعجميّة.

ويستنتج إذن من الأوْجه الثلاثة التي قدّمنا أهميّة علم الأصوات من حيث هو علم لساني محْضٌ في تكوين النظريّة المعْجميّة، وليس هو مكوّنا من مكوّنات النحو، وليس هو بذي صلة بعلم التركيب، فهو مكوّن من مكوّنات الوحدة المعجميّة التي تدْخل - بعد أن تتحقّق فيها خصائص معيّنة، منها الخصيصة الصوتيّة - في تكوين الجملة.

3 - 3. فإذا نظرنا فسي علم الصرف وجدناه وثيق الصّلة هو أيضا بعلم المُعجم.

(2) ينظر مثلا : Hjelmslev (L.) : Le Langage, pp. 72-77; Jakobson (R.) : Essais de linguistique générale, 1/172-173; Guilbert (L.) : La Créativité lexicale, pp. 63-64; Kiparsky (P.) : Phonological change, pp. 376-389; Lien (C.) : Lexical Diffusion, pp. 2141-2142

(3) منشئها هو بول كيبارسكي - ينظر له المرجع المذكور في التعليق السابق : ص ص 396-404، وقائمة مراجعه، ص ص 405-415.

(4) ينظر مثلا : Troubetzkoy (N.S.) : Principes de phonologie, p. 33; Jakobson (R.) : Essais de linguistique générale, 1/164-175, 2/137-166; Jakobson et Halle : Phonologie et phonétique, 1/103-149; Cantineau (J.) : Etudes de linguistique arabe, pp. 150-164, 165-204.

(5) ينظر : Jakobson et Halle : Phonologie et phonétique, p. 111؛ وينظر : Milner (J.-C) : Introduction à une science du langage, pp. 329-330.

على أن هذه الصلة لا تظهر إلا إذا فصلْنا بين مفهومين مختلفين للصّرف، لكنهما متداخلان تداخلاً كبيرا في أذْهان كثيرين من الناس، ونعني بهما (1) الصّرف من حيث هو علم الوحدات الصرفيّة المعجميّة (Morphèmes lexicaux)، وهذا هو المسمّى علم الصّرف الاشتقاقي (Morphologie dérivationnelle) أو علم الصّرف المعجمي (Morphologie lexicale)، وهو علم الصّرف على الحقيقة؛ و(2) الصّرف من حيث هو علم تصريف الوحدات الصّرفيّة المعجميّة، وهذا هو علم التصريف (Morphologie flexionnelle).

والأوّل من مكوّنات النظريّة المعْجَميّة لأن قوامَه الوحدات الصرفيّة المعجميّة باعتبارها وحدات معجميّة سواء كانت تامّة، وهي المنتمية إلى المقولات المعجميّة الأساسيّة، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت غير تامّة، وهي المنتمية إلى مقولة الأداة، فهي إذن الوحدات الصّرفيّة النحويّة. فعلم الصّرف إذن يبحث :

(أ) في بنية الوحدة المعجميّة من حيث هي بنية صرفٌ، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكونت من جذر فجذع قد تتفرّع منه جذوع : سواءٌ بحسب نظام التحويل الخارجي (Transformation externe) كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفيّة السَّلْسَليّة (Structure concaténative) مثل اللغات الهندية الأوروبيّة، أو بحسب نظام التحويل الداخلي (Transformation interne) كما يحدث في اللغات ذات البنية الصرفية غير السَّلْسَليّة (Structure non-concaténative)، مثل اللغات السّاميّة، ومنها العربية؛ أو باعتبارها وحدة مُركّبة متكوّنة من وحدتيْن صرفيتيْن مُعْجمتيْن ذاتي بنيتيْن مستقلتين؛ أو باعتبارها وحدة معقّدة، أي تتكوّن من أكثر من وحدتين صرفيتين معجميتين.

(ب) في بنية الوحدة المعجميّة من حيث هي وحدة شكليّة تميزيّة، وسنرجع إلى هذه المسألة بالتحليل عند حديثنا عن خصائص الوحدة المعجميّة التميزيّة في الفصل الرابع من هذا البحث، ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن الوحدات المعجميّة في اللغة العربية - باعتبارها لغة سامية - تنتظم في جداول صيغيّة تؤلفها أنماط متمايزة، وهي غير التأليفات الصوتيّة وإن كان التأليف الصوتي الواحد يتطابق والبنية الصرفية التي تكون للوحدة المعجمية، فإن الصوامت والصوائت التي تكوّن التأليف الصوتي هي التي تتحكّم في

إلحاق الوحدة المعجميّة بوزن مامن الأوزان الصرفيّةو أي بنمط صيغي معيّن. وإذا كان لكلّ وحدة معجميّة تأليف صوتي يجعلها مختلفة عن غيرها من الوحدات، فليس لكلّ وحدة معجميّة بنية صرفيّة تختلف بها عن غيرها من الوَحدات، لأن البنية الصرفيّة الواحدة لا تستقلّ بذاتها بل تنتمي إلى جذْوَك يمثّل نمطها الصيغيّ. ولذلك فإن / كاتِبٌ / و / كَاذِبٌ/ تختلفان من حيثُ التأليف الصوتي لأن /ب/ في الأولى تختلف عن /ذ/ في الثانية، لكن «كاتِبٌ» و «كَاذِبٌ» لا تختلفان من حيث البنية الصرفيّة لأنهما تنتميان إلى النمط الصيغيّ «فَاعِلٌ»، وهما تختلفان عن «كَاتَبَ» و «كَاذَبَ» لأن هاتين تنتميان إلى نمط صيغيّ آخر هو «فَاعَلَ».

(ج) في قواعد توليد الوحدة المعجميّة الجديدة توليداً صَرْفيّا (6). وأهمّ قواعد هذا الصنْف من التوليد ثلاث : (1) الاشتقاق : أي صوغ وحدة معجميّة جديدة ذات بنية صرفيّة مستقلّة، بسيطة، دالّة بنفسها، من أصل مّا، والتوليد بالاشتقاق ضروب كثيرة منها اشتقاق فعل من فعل، واسم من فعل، وصفة من فعل، واسم من اسم، وفعل من اسم، وصفة من اسم، وصفة من صفة ... الخ؛ (2) النحت : وهو صوْغ وحدة معجميّة جديدة بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين؛ (3) التركيب: ويكون بالجمع أو المَزْج بين وحدتين أو أكثر لتوليد وحدة معجميّة مركبة إمّا تركيبا إضافيّا، وإمّا تركيبا مزجيّا وإمّا تركيبا إسناديّا، على أن التركيب الإضافي والتركيب الإسناديّ قد تولّد بهما وحدات معجميّة معقّدة.

وإذن فإنّ قوامَ مباحث الصرْف الثلاثة الوحدة المعْجميّة باعتبارها وحدة صرفيّة معجميّة ذات بنية داخليّة، وصيغة شكليّة ذات قيمة تمييزيّة، ودالاً يتوليد بحسب قواعد تحويليّة صرفيّة، ولذلك كلّه كان علم الصرف مُكوّنا من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

وأمّا علم التصريف فمن مكوّنات النظريّة النحويّة لأنّه من توابع علم التركيب

---

(6) ينظر خاصّة : Anderson (S.) : A - Morphous Morphology, pp. 180-197. وينظر أيضا : Guilbert (L.) : La Créativité lexicale, pp. 105-274. على أن من الخطإ في نظرنا إرجاع المفردة إلى الجملة في جل حالات تولدها، كما يذهب إلى ذلك أصحاب «الافتراض المعْجمي» (L'Hypothèse Lexicaliste)، ومنهم غلبار (Guilbert) في المرجع السابق، وعبد القادر الفاسي الفهري في البناء الموازي، ص ص 38-92.

النحويّ، فهو يتناول الوحدة المعجميّة في حال تصريفها وهي مستعملة في الجملة، وتزاد إليها في حال تصريفها زوائدُ تختلف عن الزّوائد التي تزاد إليها إذا عُولجت صرفيّا، فإن الزّيادة في الصرف تقوم على الزاوئد الاشتقاقيّة (Affixes dérivationnels) التي تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقّة من الأولى. وما يتولّد عن هذا الصنف من الزّيادة إذن إنما هي المقولات المعجميّة (Catégories lexicales) التامّة، أي الأسماء والأفعال والصّفات والظروف، فهي إذن زيادة ذات وظيفة مُعْجميّة. ومن أمثلة الزوائد الاشتقاقيّة في العربيّة [أ] في «أكرَم» و [م] في «مكْتَب»، و [ـان] في «رَحْمَان»، و[ـيَّة] في «كَمِّيّة»؛ ومن أمثلتها في الفرنسيّة [-re] في «refaire»، و[-able] في «capable»، و[-ment] في «lentement»، و[-isme] في «dirigisme».

وأما الزيادة في التّصريف فتقوم على الزوائد التصريفيّة (Affixes flexionnels) التي تُضاف إلى الجذوع القائمة في الاستعمال اللغوي للدّلالة على المقولات التصريفيّة (Catégories flexionnelles)، وهي في حقيقتها مقولات نحويّة، مثل مقولة الجنس وتشمل المذكر والمؤنّث والمحايد (Neutre)، ومقولة العدد، وتشمل المفرد والمثنّى والجمع، ومقولة «الشخص» وتشمل التكلّم والخطاب والغيبة، ومقولة الزمن وتشمل الماضي والمضارع والمستقبل، والحالة الإعرابيّة وتشمل الرفع والنّصب والجرّ... الخ، وقد تستعمل الزائدة التصريفيّة الواحدة - في العربيّة مثلا - للتعبير عن مقولة واحدة أو اثنتين أو أكثر، وقد تستعمل الزائدة الواحدة في تصريف الأفعال وفي تصريف الأسماء. وإذا نظرنا في تصريف الأفعال في العربية وجدنا السابقة [ي] تدلّ على الغيبة من مقولة الشخص، والسابقة [ن] تدلّ على الجمع من مقولة العدد، وعلى التكلّم من مقولة الشخص، على أن السابقتين تدلان على المضارع من مقولة الزمن؛ وإذا نظرنا في تصريف الأسماء وجدنا اللاحقة [ـَات] تدلّ على المؤنث من مقولة الجنس، وعلى الجمع من مقولة العدد، واللاحقة [ـُون] تدلّ على المذكر من مقولة الجنس، والجمع من مقولة العدد، والرفع من مقولة الحالة الاعرابية، على أن هذه اللاحقة مشتركة في دلالتها على التذكير والجمع والرفع بين تصريف الأسماء وتصريف الأفعال.

ويُلاحظ إذن أنّ وظيفة الزّيادة التّصريفيّة وظيفة نحويّة، والصّيغ المصرّفة المنتجة في

الكلام باستعمالها صِيَغٌ قابلة للتحليل التركيبيّ، وهي لذلك خارجة في نظرنا عن المعجم لأنّ الوحدة المعجميّة لا تقبل في حدّ ذاتها التحليل التركيبي. فكلّ ما يقبل التحليل التركيبي خارج عن المعجم ومندرج في النحو. ولذلك وجب ألاّ تقبل الوحْدة المعجميّة المتفرّدة التحليل التركيبي. ويبدو أنّ هذا الخلط بين هذين المستويَيْن من التحليل - أي عدم التفريق الدقيق بين ما هو صرفي في مقابل ما هو تصريفي، وما هو معجمي في مقابل ما هو تركيبي نحويّ - قد أوقع البعض في الخطإ والتعسّف. فإن من التعسّف مثلا أن تُعدّ العناصر المتوالية في «سيَضْرِبُونَه» أو في «فَسَيَكْفِيكَهُمْ» مكوّنةً لـ «كلمة سليمة» من «وجهة نظر الصرف» (7). فإن كلا من ضربي العناصر المتتالية يكوّن جُملةً تامّة قد تألّفت من عناصر صرفيّة وعناصر تصريفيّة. والعناصر الصرفيّة وحدات صرفيّة مُعْجميّة قد استعملت في التركيب واكتسبت من خلال خصائص علاقيّة (Propriétés relationnelles)، والعناصر التصريفيّة هي زوائد تصريفيّة قد أُدْخلت في التركيب لتدل على مقولات تصريفيّة. فإذا نظرنا في «سيضربُونه» وجدناها متكوّنة من خمسة عناصر هي كما يلي :

(1) [س] ؛ (2) [ي] ؛ (3) [ضرب] ؛ (4) [ـُون] ؛ (5) [ه].

فإنّ (1) و (5) أداتان، والأداة وحدة صرفيّة مُعْجميّة غير تامّة ؛ و(2) و (4) زائدتان تصريفيتان، وليستا هما زائدتين صرفيتين؛ و(3) فعل.

وشبيه بهذه العناصر العناصر المكوّنة للجُملة الثانية، أي «فسيَكْفِيكَهُمْ»، فهي ستّة عناصر موزّعة كما يلي :

(1) [ف] ؛ (2) [س] ؛ (3) [ي] ؛ (4) [كفي] ؛ (5) [كـ] ؛ (6) [هم].

فإنّ (1) و (2) و (5) و (6) تنتمي إلى المقولة المعجميّة المسمّاة «أداة»، فهي «أدوات» قد اكتسبت من خلال التركيب خصائص علاقيّة، و (3) زائدة تصريفيّة، و (4) فعل. وليست العناصر (1) و (5) في الجملة الأولى و (1) و (2) و (5) و (6) في الجملة الثانية «زوائد صرفيّة» (Affixes dérivationnels) لأن للزوائد الصرفيّة كما ذكرنا قبلُ

(7) ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري : البناء الموازي، ص 43، وغير بعيد عنه غليسن (ينظر : Gleason : Introduction à la linguistique, p. 51) الذي عدّ حرف الجرّ «ب» في الجارّ والمجرور في شبه الجملة العبريّ «بِبَيْت» سابقة (Préfixe) أي زائدة (Affixe)، بينما هي أداة.

وظيفة معجميّة لأنها تدخل في توليد المقولات المعجميّة. أمّا العناصر التي ذكرنا فهي ذاتُها وحداتٌ معجميّة.

3 - 4. وأمّا الدلالة فترتبط وحْدها بأحد وجهَيْ الدليل اللغوي، أي بالمحتوى أو بالمضمُون : فإن الغاية الأساسيّة من استعمال اللغة هي الايلاغ، ولا يتمّ الايلاغ إلا إذا حُمّل الدليل اللغويّ المستعمل دلالة مّا، ومن هذه الخاصيّة الايلاغيّة تولدت في الدليل اللغوي ثنائيّة لا ينفصل مكوّناها : وهما (1) الشكل الذي تحصره اللسانيات الغربية في «الصوْت» (Son) - لأن «البنية» الصرفيّة في مادّة درسها غير ظاهرة ظهورها في العربيّة مثلا - و(2) المحتوى الذي يوافقه عادةً «المعنى» (Sens). فالصوْت والمعْنى هما المكوّنان لوجهَيْ الدليل : أي الدّال والمدلُول اللذيْن كانا منطلق اللسانيات الحديثة الأساسيّ.

والبحث في مدلُول الدليل اللغوي إذن هو البحث في المعْنى. والدليل اللغوي فيما نرى هو الوحدة الصرفيّة المعجميّة الدالّة، أي المفردة، أو الوحدة المعجميّة، وهي التي نعتبرها الوحدة اللغويّة الأساسيّة. والمعنى الذي يرتبط بهذا الدليل هو الأساس الذي يقوم عليه علم الدلالة. على أن علم الدلالة عند المحدثين يتفرّع فرعين، (1) «الدلالة المعجميّة» ومجال بحثها معَاني الأدلة اللغويّة بالمفهوم الذي قدّمنا، أي الوحدات المعْجميّة ؛ و(2) «الدلالة النحويّة» (Sémantique syntaxique)، ومجال بحثها معاني التراكيب النحويّة، أي الجمل، سواء بالنظر في معانيها القائمة التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجميّة فيها، أو بالنظر في معانيها النحويّة التي تستفادُ من الوظائف النحويّة للوحدات المعجميّة فيها. وقد تطوّر هذا المبحث الثاني في نطاق النظريّة النحويّة التوليديّة التي اتخذت من الجملة أساسا لها. على أنّ عدّ «المعاني العامّة» التي تحصل من العلاقات بين الوحدات المعجميّة في الجمل من مبحث الدلالة النحويّة لا يخلو في نظرنا من التعسّف. فإنّ المعاني العامّة معانٍ سياقيّة تستفاد من خصائص الوحدات المعجميّة العلاقيّة، باعتبارها وحدات في المعْجم، أيّ أدلّة لغويّة ذات مدالِيل مرتبطة بمراجع من خارج اللغة، ولذلك فإنّ المعاني السياقيّة ليست معاني نحويّة بل هي معانٍ مُعْجميّة. وأمّا المعاني النحويّة الحقيقيّة فهي المعاني التي تؤدّيها الوحدات المعجميّة في الجملة إذا كانت «ذرّات تركيبيّة» (Atomes syntaxiques) فيها، ذات وظائف نحويّة مرتبطة بمفاهيم من داخل اللّغة. ومن أمثلة هذه

المعاني النحويّة التعدية واللزوم والفاعليّة والمفعوليّة والابتداء والخبريّة والشرطيّة والظرفيّة، ومنها أيضا الهدف والمصدر والمفعول المنقول والعامل والمعمول فيه والوسيلة والسبب والقصد والحدث... إلخ، وقد ذكرناها من قبل في (2-6) وعدّدْناها مقولات تركيبيّة. ونعتقد أنّ التفريق بين الصنفين من المعاني المنسوبة إلى «الدلالة النحوية» أمْرٌ ضروريّ حتى لا ينسب إلى النحو ما هو من المعجم، ولا ينسب إلى المعجم ما هو من النحو.

وإذن فإن الدلالة المعجميّة (Sémantique lexicale) هي مبحث المعاني المعجميّة التي تستفاد من الوحدات المعجميّة في حالة تفرّدها وفي حالة انتظامها في السياق، أي إذا كانت مفردة، وإذا كانت مرتبطة بوحدة معجميّة أخرى، أو أكثر، بعلاقة معجميّة مّا. ويمكن أن نتصوّر - انطلاقا من التحديد الذي قدّمنا - ثلاثة مستويات للدلالة المعجميّة :

(1) دلالة المفردة بذاتها، خارج السياق ؛

(2) دلالة المفردة في الجملة، أي من خلال السياق ؛

(3) دلالة الجملة كُلّها، أي السياق كلّه.

ونمثل للمستويات الثلاثة بالنماذج التالية :

(أ) قتل ؛

(ب) أسَد ؛

(ج) عليّ أسَدٌ ؛

(د) قتلَ أسَدٌ عليًّا ؛

(هـ) قتل عليّ أسَدًا.

وهذه النماذج - كما يلاحظ - مشتملة على ثلاث وحدات معجميّة هي «قتل» و«أسد» و «عليّ»، ولكلّ منها المستوى (1) من الدلالة : أي إن كلاّ منها فرد لغوي يستقل بدلالة معجميّة يختصّ بها، فإن «قتل» تعني «أمَاتَ»، و«أسَد» تدلّ على ما ذكرناه لها من دلالة في (3-2.) أي على «حيوان مفترس من نوع السّباع وجنس السّنَّوْر والفصيلة السنورية ورتبة آكلات اللحوم وطائفة الثدييّات، ذُو لبْدَة كثيفة وثوْب يميل إلى الصُّهْبَة ولوْنٍ يعلوه موَاجٌ يَنْحرِف نحوَ الصّفرة» ؛ و«عليّ» اسم علَم من أعلام

الأشخاص، أي إنّه دالّ على فرد من مقولة «الإنسان» المنتمية إلى الطائفة الثديّة من رتبة المقدّمات وفصيلة البشريات وجنس البشر. فـ «أسد» و «عليّ» إذن ترجعان إلى نوعين من الحيوان، لكنّ «أسد» ذات مرجعيّة مباشرة غير معيّنة، و«عليّ» ذات مرجعيّة مباشرة معيّنة (8). والمعاني التي حمّلتها الوحدات الثلاث وأمكن لها أن تستقلّ بها عن السياق تعدّ «معانم» (Sémèmes)، وكلّ معنم يحمل حزمة من «المعينمات» (Sèmes) التي تطابق ما يسمّى بـ «السّمات الدلاليّة» (Traits sémantiques). على أنّ «المعيْنمات» - وكذا «السّمات الدلاليّة» - ليست فيما نرى الوحدات الدلاليّة الدنيا التي لا تقبل التجزئة، بلْ هي تقبل التجزئة حتّى تنتهي إلى ما يمكن أن يسمّى «الذرّة الدلاليّة» (Atome sémantique)، ولذلك يجوز أن تعدّ أيّ وحدة معجميّة تامّة «معْنما رئيسًا» (Archisémème) (9).

والمستوى (2) يقدّمه لنا النموذج الثالث (ج)، فإنّ مكوّنيه مجتمعين (أي عليّ +أسَد) يؤدّيان معًا ما لا يؤدّيه كلّ منهما منفردًا. ذلك أنّ اجتماعهما يحوّل «أسَدٌ» من مقولة الاسم إلى مقولة الصّفة ويجعلها صفة لعَليّ حاملة لجملة من معانمها ومُعيْنماتها التي لها في المستوى (1) لتكوّن معْنًى جديدا يوصف به عليّ هو «الشجاعة». وهذا المعنى نفسه يكوّن معْنمًا رئيسًا قابلا للتجزئة إلى معانم ومعيْنمات تتألّف مما يشارك فيه عليّ الأسد وممّا يختص به «الحيوان» المسمّى عليًا - وهو «عاقل» و «مُفكّر» مثلا - عن «الحيوان» المسمّى أسَدًا. وهذا المعْنى كما يلاحظ غير المعْنى المستفاد من المستوى (1). فإنّ هذا

(8) ينظر حول اسم العَلَم ومشاكله الدلاليّة : Issacharoff (M.) et Madrid (L.) : De la pensée au langage, pp. 25-43.

(9) لو أخذنا «قتل» مثلا لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم فرعية هي «ذبح» و «اغتال» و «شنق» و«أعْدَم» و «أباد»... وكل معنم قابل بدوره للتجزئة إلى ما يقبل بدوره التجزئة. وينبغي ألاّ يخلط هنا بين معاني «قتل» المجازية (التي يظهرها المستوى (2) من الدلالة) ومعانمها. فإن لكلّ معنى من معانيها المجازية معانمه مثل «قتل جوعَه» بمعنى أزالَه، و «قتل غليلَه» بمعنى شفاه، و«قتل الخمر» بمعنى كسر حدّتها بخلطها بالماء، فمعاني «قتل» هذه معان تأليفيّة، وهي غير «ذبح» و «اغتال» مثلا. وهذا المستوى من التحليل يؤدّي إلى التساؤل عن «قيمة السّمات الدلاليّة الذريّة» (Valeur atomique des traits sémantiques). فإن سمات مثل [+ حيّ] و [+ جامد] و[+بشري] و [+معدود] و [+مادّي] و [+ مجرّد]... الخ قابلة للتجزئة وليست مُعينمات دنيا.

«مُفرد» لأنه معنى حقيقي حاصل من تحديد المفهوم من الوحدة المعجميّة وهي مفردة، أي بالنظر إلى علاقتها بالمرجع الذي ترتبط به وليس إلى علاقاتها بغيرها من الوحدات التي ترتبط بها في السياقات المختلفة. وأمّا المعنى المستفاد من المستوى (2) فنسمّيه معنى تأليفيًا (Compositionnel) لأنّه حاصلٌ من تحويل المفهوم المعْطى للوحدة العجميّة «أسد» تحويلا جزئيًا إلى الوحدة المعجميّة «عليّ»، وفي هذا التحويل تجوّز، لذلك يسمّى هذا المعنى التأليفيّ معْنى مجازيًا لأنّ وصْف عليّ بالأسَد من باب المجاز.

والمستوى (3) يقدّمه لنا النموذجان (د) و (هـ)، وهما قابلان للتحليل حسب منْحيَين : الأوّل باعتبار مكونات التركيب فيهما وحدات مُعْجميّة أو جُزَيْئات معجميّة (Molécules lexicales) لكل منها خصائصها الذاتيّة التي تنفرّد بها، وهي خصائص مطلقة وخصائص علاقيّة يظهرها ارتباطها بالوحدتيْن الأخريّيْن لكن باعتبار الوحدات الثلاث وحدات مُعْجميّة، أي بالنظر إلى ما هي فيه من «محيط معجميّ» (Lexical environment) حسب اصطلاح غروبر (Gruber) (10) أو بالنظر إلى ما لها في التركيب من «بعد معجمي» (Dimension lexicale) حسب اصطلاح ملنار (Milner) (11)، وهذه الخصائص بصنفيْها هي المكوّنة لما يسمّى «طبيعة» (Nature) الوحدة المعجميّة في التركيب. وينتج عن هذا المنحى من التحليل أن مكوّنات النموذجين (د) و (هـ) قابلة للتحليل حسب المستوى (1)، وأن العلاقات بينها في النموذج (د) غير العلاقات بينها في النموذج (هـ)، رغم أن المكوّنات في النموذجين هي هي لم تتغيّر. فإن العلاقات ونتائجها بين مُكوّنات (د) كما يبرزها الجدول التالي هي :

د (1) قتل + أسد ← الأسد قاتل.

د (2) قتل + عليّ ← عليّ مقتول.

د (3) أسد + عليّ ← القاتل (قويّ) والمقتول (ضعيف).

والعلاقات ونتائجها بين مكوّنات (هـ) كما يبرزها الجدول التالي هي :

هـ (1) قتل + علي ← علي قاتل.

هـ (2) قتل + أسد ← الأسد مقتول.

(10) Gruber (J.S.) : Lexical structures in syntax and semantics, p. 213.

(11) Milner (J.-C.) : Introduction à une science du langage, p. 288.

هـ (3) علي + أسد ⟵ القاتل (ضعيف) والمقتول (قوي).

والناتج عن «طبيعة» التركيب في النموذج (د) «قتلُ الأسد عليًا»، أي «موْت عليّ»، والناتج عن «طبيعة» التركيب في النموذج (هـ) هو «قتل عليّ الأسد»، أي «موْت الأسد»، وليس المعنيان الناتجان من النموذجين (د) و (هـ) بالمعنيَيْن النحويَيْن، بل هما معنيان حاصلان من «المحيط المعجمي» الذي وجدت فيه المكوّنات، أو «البعد المعجمي» الذي لها في التركيب. وهذه كما يلاحظ دلالة معجميّة خالصة، لكن المعنى الذي أفاده كلّ من النموذجين في هذا المستوى الثالث ليس المعنى الذي أفاده كلّ من النموذجين (أ) و(ب) الممثلين للمستوى (1)، والمعنى الذي أفاده النموذج (ج) الممثل للمستوى (2). فإن المعنى الذي أفاده المستوى (1) معنى مُفرد، والمعنى الذي أفاده المستوى (2) معنى تأليفي، أمّا المعنى الذي أفاده المستوى (3) فنسمّيه «معنى مُعَقَّدًا».

والمنحى الثاني من تحليل النموذجين (د) و (هـ) نعتبر فيه المكوّنات فيهما «ذرات تركيبية» (Atomes syntaxiques) تشغل محلاّت (Positions) إعْرابيّة. والمحلاّت في النموذجين خصائص تركيبيّة مستقلّة عن المفردات التي تشغلها باعتبارها وحدات معجميّة. وإذَن فإنّ هذه المحلاّت لا صلة لها بطبيعة المكوّنات، بل هي متصلة بوظائفها النحوية، لأنّ الوظائف (Fonctions) هي العلاقات بين المكوّنات - باعتبارها ذرّات تركيبيّة - ومحلاتها الإعرابيّة، ويلاحظ أنّ العلاقات المحليّة (Relations positionnelles) التي تختصّ بها الذرّات التركيبيّة في (د) لا تختلف عن العلاقات المحليّة التي تختصّ بها الذرّات التركيبيّة في (هـ)، وذلك رغم الاختلاف الواضح بين موقعي (12) المكونين [أسد] و[عليّ] في النموذج (د) وموقعيهما في النموذج (هـ)، من حيث هما وحدتان معجميّتان. فقد اختلفت العلاقات الشَّغْليّة (Relations d'occupation) بين المكوّنات

(12) نعني بالموقع «Site»، وقد أخذنا مصطلحي «Position» و «Site» من ملنار (Milner)، لكنّنا خالفناه بعض المخالفة في التطبيق، فإن المحلّ (Position) عنده مرادف لـ «Site»، وقد استعملنا «Site» في معنى المكان الذي تشغله الوحدة المعجميّة، فالوحدة المعجميّة إذن تشغل «موقعا معجميًا»، واستعملنا «Position» في معنى الدور الوظيفي الذي يسند إلى الذرة التركيبيّة وتقوم به في الجملة، باعتبار ما لها من «رتبة» في فضائها، وما لها من صلة بـ «العمل» فيها. ومنطلقنا هذا يدخل بعض الاختلاف عن استعمال ملنار للعلاقات المحلية والعلاقات الشغليّة.

ومواقعها في النموذجين، ولم تختلف العلاقاتُ المحليّة. والعلاقات بين الذرّات التركيبيّة ومحلاتها، ونتائجُها، في النموذج (د)، يبرزها الجدول التالي :

د (1) [قتل] ← فِعْل ⟸ الفِعْليّة.

د (2) [أسد] ← فاعل ⟸ الفاعليّة.

د (3) [عليًا] ← مفعول به ⟸ المفعُوليّة.

والعلاقات بين الذرّات التركيبيّة ومحلاتها، ونتائجها، في النموذج (هـ)، يبرزها الجدول التّالي :

هـ (1) [قَتَل] ← فِعْل ⟸ الفعلية

هـ (2) [علي] ← فاعل ⟸ الفاعليّة.

هـ (3) [أسدًا] ← مفعول به ⟸ المفعُوليّة.

والجدولان يظهران النتائج المقارنيّة التالية :

د (1) = هـ (1)

د (2) = هـ (2)

د (3) = هـ (3)

ويلاحظ إذن أنّ النتائج التي أدّى إليها المنحى الثاني من تحليل المستوى الثالث غير النتائج التي أنهى إليها المنحى الأوّل من تحليله : فقد رأينا الاختلاف الواضح بين دلالات د (1) و هـ (1)، و د (2) و هـ (2)، و د (3) و هـ (3)، لأن المنحى الأوّل قد نُظر فيه إلى العلاقات بين المكوّنات في النموذجين (د) و (هـ) باعتبارها علاقات بين وحدات معجميّة محض، تشغل مواقع معجميّة، أمّا المنحى الثاني فقد نظر فيه إلى العلاقات بين مكوّنات (د) و (هـ) ومحلاّتها باعتبار المكوّنات ذرّات تركيبيّة محضًا تشغل محلاّت إعرابيّة، ولذلك لم تختلف دلالة د (1) عن دلالة هـ (1)، ودلالة د(2) عن دلالة هـ (2)، ودلالة د (3) عن دلالة هـ (3)، فكانت الفعليّة للزوج الأوّل، والفاعليّة للزوج الثاني، والمفعوليّة للزوج الثالث.

والمعاني الحاصلة من المنحى الثاني في تحليل المستوى الثالث تختلف إذن اختلافا جوهريًا عن المعنيين الحاصلين من التحليل بحسب المنحى الأوّل. فإن ما أنهى إليه المنحى

الأوّل معنيان ينتميان الى الدلالة المعجميّة، والمعاني التي أدّى إليها التحليل بحسب المنحى الثاني معان تركيبيّة صرف، أي إنها معان نحويّة تولدت عن العلاقات المحليّة بين الذرّات التركيبيّة في النموذجين (د) و (هـ). وهذا الفرق الجوهريّ بين دلالة المنحى الأوّل ودلالة المنحى الثاني هو الفرق الأساسي بين ما نسميه دلالة التركيب المعجميّة، ودلالته النحويّة. فإن العلاقات بين الوحدات المعجميّة تنتج دلالة معجميّة صرفا، والعلاقات بين الذرّات التركيبيّة تنتج دلالة نحويّة صرفا، وينبغي ألا يخلط بين الصنفين.

ويستنتج ممّا تقدّم من قول في مستويات الدلالة الثلاثة أن المعاني أربعة أصناف أساسيّة : الأوّل أنتجه المستوى (1) وقد سمّيناه «معنى مُفْرداً»، لكن لا بدّ من التنبية إلى أنّ تحليلنا قد قام على الوحدات المعجميّة العامّة دون الوحدات المعجميّة المخصّصة أي المصطلحات، فإن للمصطلحات «مفاهيم مُفْردة» تستفاد من الوحدات المعجميّة البسيطة والمركبة والمعقّدة ؛ والصنف الثاني أنتجه المستوى (2)، وقد سميناه «معنى تأليفيّا»، وارتباط هذا الصنف بالمجاز وبالخاصيّة الايحائية في الوحدات المعجميّة العامّة يجعله باللغة العامّة ألصَق ؛ والصنف الثالث قد أنتجه المنحى الأوّل من تحليل المستوى (3)، ونسمّيه «معنى معقّداً» لتداخل أكثر من مكوّنين فيه؛ والصنف الرابع قد أنتجه المنحى الثاني من تحليل المستوى (3)، وهو المسمّى «مَعنًى نحويًا» على الحقيقة. والأصناف الثلاثة الأولى تنتمي جميعا إلى «الدلالة المعجميّة»، والصنف الرابع وحده يمثل ما يسمّى بـ«الدلالة النحويّة». ونعتقد نتيجة لهذا أنّ من الحيف والتعسّف فصل علم الدلالة عن المعجم، أو جعل المعجم جُزْءاً من علم الدلالة كما يحلو للبعض أن يفْعل، أو عدّ الدلالة كلّها جزءاً من النحو، فليست الدلالة المعجميّة من مكوّنات النحو، وليس المعجم جزءاً من الدلالة، وليست الدلالة بمستقلّة عن المعجم، بل هي مكوّن أساسيّ من مكوّنات النظريّة المعجميّة.

3 - 5. نعتقد أنّه قد أصبح من اليسر الآن تبيّن الصلة الحقيقيّة بين المعجم والنحو. وهي صلة لا تخلو بدون شك من التعقيد والغموض، الناتجين عمّا نسمّيه «نزعة نحوانيّة» (Tendance grammaticaliste) قد غلبت على كتابات اللسانيين المحدثين الذين كادُوا يحشرون علوم اللسان كلّها تحت اسم «النحو». ويوجدُ لهذا المنزع إلى التعميم

في اللسانيات الغربيّة مبرّران : الأوّل تاريخي يرجع إلى مفهوم النحو في التراث اليوناني، فإن مصطلح «Grammatikê» في اليونانيّة يعني «علم القراءة والكتابة، وفنّهما»، فكأنّ كلّ ما يقرأ وكلّ ما يكتب مندرج في علم النحو، وقد تطوّر هذا المفهوم في الأدبيات اللغويّة الغربيّة عبر القرون حتّى عمّت دلالتُه دراسة اللغة كلّها، ولذلك فإنّ «تاريخ النظريّة اللسانيّة الغربيّة إلى وقت قريب هو في جوهره تاريخ ما كان المربّون في مختلف العُصُور يعتبرونه من مجال النحو بمفهومه الواسع» (13).

وقد دعم هذا الميْل إلى توسيع دلالة النحو لتشمل دراسة اللغة كلّها غياب الاهتمام بالمعجم، علمًا وتأليفا. فإن القدماء من اليونانيّين واللاتينيّين لم يؤلّفوا معاجم لغويّة، ولم يَظْهَر الاهتمام بالتأليف المعجميّ في الثقافات الأوروبيّة إلاّ في القرن السّابع عشر، فألفت معاجم لغويّة عامّة في ايطاليا وإسبانيا وفرنسا (14). فليس الاهتمام بالمعجم إذن - نظريّة وتطبيقا - بذي محلّ في التفكير اللغوي الغربي، إلى وقت قريب. وهذا يعني أن الاهتمام بـ «نظرية المفردات» - وهي نظرية المعجم - كان ضعيفا، بينما الاهتمام بنظرية التركيب - وخاصّة في جوانبه المعياريّة القواعديّة - كان قويّا. وقد تطوّرت نظرة الغربيّين إلى «التركيب» فتخلص من آثار المعياريّة والقواعديّة وغلب فيه الاستقراء والوصف والتحليل النّظري، أمّا النظرة إلى المعجم فلم تزدد إلا تخلّفا، ومن دلائل ذلك ما رأيناه من مواقف تكاد لا تخرج عن التصوّر الذي كان للمعجم في أوروبا في القرن السابع عشر، أي إنه قائمة من مفردات اللغة، توضع بين دفتي كتاب، بحسب منهج ما في الترتيب، وفي التعريف.

وثاني المبرّريْن يقدّمه نموذج «النحو التوليديّ»، وخاصّة في مراحله «الانتقاليّة». فإنّ النموذج كما تصوّرَهُ منشئه تشومسكي كان في منطلقاته الأولى نحويًا شكليًا قائما على التركيب النحويّ (Syntaxe) ومستقلاً استقلالا كلّيًا عن الدلالة، لأن الاعتماد على الدلالة في وصْف بنية اللغة مُوقِعٌ في الخطإ : «من الواضح وُجُود مطابقات لا تنكَرُ - علَى ما فيها من نقص - بين سمات اللغة الشكليّة وسماتها الدلاليّة. إلا أن عدم الدقّة في

(13) Lyons (J.) : Linguistique générale, p. 103.

(14) ينظر Rey (A.) : La lexicologie, p. 20-21.

هذه المطابقات ينبئ بأنّ المعنى لا يمكن أن يُتّخذَ قاعدة للوصف النحوي، وهذا ما يؤيّده التحليل الدقيق لأيّ نظريّة تقترح الاعتماد على الدلالة، فإنّه يثبت أنّ اتّباع مؤشّرات دلاليّة غامضة يؤدّي إلى إهمال إجماليّات (Aperçus) وتعميمات(Généralisations) مهمّة تتعلّق ببنية اللغة» (15)، ولذلك فإنّ «أيّ بحث عن تعريف للنحويّة (Grammaticalité) قائم على الدلالة، بَحْثٌ «غير مُجْدٍ» (16)، و «أحْسن تعريف للنحو هو : الدراسة المستقلّة بذاتها عن الدلالة» (17).

فقد كان النموذج التوليدي في منطلقاته النظرية الأصليّة تركيبيّا صرفًا، وقد عُدّ التركيب أساس علم النحو. فقد سمّي النموذج «نحواً توليديّا» (Grammaire générative) لكن الأمثلة التحليليّة المعتمدة فيه أمثلة تركيبيّة (18). وهذا ما قوّى الصلة بين علم النحو وعلم التركيب حتى أصبحا مترادفين. وهذا المنطلق النظريّ كان منطقيّا جدًا لأنّه أرجع النحو إلى مفهومه الحقيقيّ وهو العلم الذي يتّخذُ من الجملة وحْدته الأساسيّة وموْضُوعَ بحثه؛ ثمّ إنّ النزوع إلى شكْلنة النحو ومعالجة قضاياهُ معالجة مستقلّة عن الدلالة كان منطلقا نظريّا منطقيّا أيضا، وإن كان المبرّر النظريّ المعتمد - وهو غموض المؤشرات الدّلاليّة واللاّجَدْوَى من الدلالة في وصْف بنية اللغة - ليس منطقيّا.

لكن النقُود التي أثارها النّموذج جعلته يتوسّع ويمرّ بمراحل من التطوّر أهمّها مرحلة «النظريّة النموذجيّة» (Standard Theory) ومرحلة «النظريّة النموذجيّة الموسّعة» (Extended Standard theory) ومرحلة «النظريّة النموذجيّة الموسّعة المعدّلة» (Revised Extended Standard Theory). وقد نتج عن هذا التوسّع أن أصبح مصطلح «النحو» شاملا لمختلف نظم اللغة، وقد رأينا أنّ المعجم نفسه وَجَد مكانه فيه، بل إنّ مصطلح النحو استرجع شموليّته التي كانت له في العصور القديمة، اليونانيّة واللاتينيّة، فكاد يصبح مرادفا

---

(15) Chomsky (N.) : Structures Syntaxiques, p. 115.

(16) المرجع نفسه، ص 18.

(17) المرجع نفسه، ص 121.

(18) وليس غريبا أن يكون كتابا تشومسكي التأسيسيّان في التركيب، وهما «Syntactic Structures» (Structures Syntaxiques) الصادر سن 1957، و«Aspects of the Theory of Syntax» (Aspects de la Théorie Syntaxique) الصادر سنة 1965.

لعلم اللغة. وقد انتقل هذا التعميم إلى أدبيّاتنا اللسانيّة العربيّة فأخذ به لغويّونا وأخضعوا العربيّة له ونظروا إليها من خلاله.

ولم نجد في المبرّرين اللذين ذكرْنا ما يقْنعُنا بالأخذ بمبدإ التعميم. فإننا نؤثرُ على التصوّر التعميمي الغربيّ في التراث اللغوي اليوناني اللاتيني التصوّر العربي الذي قام على مبدإ التفريق بين النحو والمعجم. فقد صاحبت عناية العرب بالنحو عنايتهم بالمعجم، وليس أدلّ على ذلك من عمل الخليل بن أحمد (ت. 175 هـ / 790م)، المؤسّس الحقيقيّ للدرس اللسانيّ العربيّ. فقد كان الخليل ذا رؤية لسانيّة شاملة لنظم اللغة العربيّة : أصْواتًا وصرفًا ونحْوًا ومُعْجَمًا. وقد أخذ عنه تلميذه سيبويه (ت. 177 هـ/792م) ما تعلّق بالأصْوات والصّرف والنحو فأدْرَجه في «الكتاب». وخصّ هو المعْجم بكتاب مستقلّ هو «كتاب العيْن». ويسْتفاد من مقدّمة كتاب العين ومن الكتاب لسيبويه أنّ الخليل كان يميّز بيْن المفردة إذا كانت مكوّنا معجميًا والمفردة إذا كانت مكوّنا نحويًا، وهي إذا كانت مكوّنا معجميًا كان الصوْتُ والبنية الصرفيّة والدلالة من توابعها (19)، وإذا كانت مكوّنا نحويًا كانت مكوّنا تركيبيًا له محلّ ووظيفة وحالة إعرابيّة.

وقد نتج عن هذا الاهتمام المبكّر بالمعجم عند العرب إذن عدم خلطهم بين علوم اللسان : ففرقوا بين «علم اللغة» - وهو المعجم - وعلم النحو الذي اختصّ عندهم بمفهوم التركيب الذي يكوّنه علم الإعراب وعلم التصْريف، أي تصريف الأفعال والأسماء (20)، ولم يختصّ بهذا التقسيم الثنائي - القائم على علم المعجم وقوامه المفردات وعلم النحو وقوامه الجُمل - اللغويّون منهم، بل نجده عند فلاسفتهم أيضا، وأوْضَحُهم في

(19) ينظر : ابن مراد : في النظرية المعجميّة العربيّة، ص ص 6-10.

(20) قد عُني سيبويه في أبواب «الكتاب» بعلم الإعْراب وموضوعُه أواخر الكلم من حيْث الإعراب والبناء، وعلم التصريف وموضوعُه علم الصرْف بما فيه من تصريف واشتقاق، والتغييرات الصوتيّة التي تطرأ على المفردات. ويلاحظ أن من الأبواب ما يُعنى بالمفردة في حال تفرّدها، ومنها ما يعنى بها في حال انتظامها في الجملة. ويبدو لنا أن «الكتاب» امتداد لمشروع الخليل النظريّ في اللغة، ولهذا جمع بين علم الإعراب وعلم الصرف وعلم الأصوات. فهو ليس كتابا في «النحو» بقدر ما هو كتاب في «علوم اللسان» مستثنًى منها «علم اللغة» أي المعجم، وقد انفصل الصرْف - ومعه علم الأصوات الذي عدّ جزءًا منه - في أعمال اللغويّين اللاحقين وأصبح النحو مقصورًا على علم التركيب وقوانينه.

ذلك أبو نصر الفارابي (ت. 339 هـ/ 950م) الذي قسّم في «إحْصاء العلوم» علم اللسان إلى «سبعة أجزاء عُظمى» تهمّنا منها أربعة هي «علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركّبة، وعلم قوانين الألفاظ عند ما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عند ما تركّب» (21). والعلمان الثاني والرابع، أي «علم الألفاظ المركّبة» و«علم قوانين الألفاظ عند ما تركّب»، يكوّنان مادّة النحو لأنهما يدرسان الألفاظ وهي في التراكيب، وخاصّة «قوانين أطراف الأسماء والكلم (22) عند ما تركّب أو ترتّب» (23) و«قوانين أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي » (24) ؛ وأمّا العلمان الأوّل والثالث، أي «علم الألفاظ المفردة» و «علم قوانين الألفاظ عند ما تكون مفردة» ، فيكوّنان مادّة المعْجم ؛ فإنّ الأوّل «يحتوي على علم ما تدلّ عليه لفظة لفظة من الألفاظ المفردة الدّالة على أجناس الأشياء وأنواعها، وحفظها وروايتها كلّها، الخاصّ بذلك اللسان والدخيل فيه والغريب عنْهُ والمشهور عند جميعهم» (25)، وهذا العلم الأوّل إذن هو علم معرفة المفردات المكوّنة لمعجم الجماعة اللغوية، ومعرفة معانيها ؛ والعلم الآخر - أي «قوانين الألفاظ المفردة» - فيشتمل على قوانين التأليف الصوتي في المفردات وقوانين البنية الصرفيّة وخاصّة من حيث الاشتقاق (26)، وإذن فإن «قوانين الألفاظ المفردة» تبحث في «الأصوات» و «الصرف» من حيث هما مكوّنان من مكوّنات «علم الألفاظ المفردة»، أي علم المعجم (27). فليس المعجم في النظريّة اللغوية العربيّة إذن جزءاً من النحو، وليس

(21) أبو نصر الفارابي : إحصاء العلوم، ص ص 46-47.

(22) «الكلم» في اصطلاح الفلاسفة هي «الأفعال».

(23) الفارابي : إحصاء العلوم، ص 49.

(24) المرجع نفسه، ص 49.

(25) المرجع نفسه، ص 47.

(26) المرجع نفسه، ص ص 47-48، ولم يفرّق الفارابي بين الصرف والتصريف.

(27) تجد هذا المنحى إلى التفريق بين «الألفاظ المفردة» و «الألفاظ المركبة» ظاهراً أيضا عند علماء البيان، فإنّهم في حديثهم عن «الفصاحة» قد ميّزوا بين «فصاحة اللفظ المفرد» و «فصاحة اللفظ المركّب»، والأولى تظهر في مكوّنات اللفظ المفرد الثلاثة : أي في تأليفه الصوتيّ فيخلو من تنافر الحروف، وفي بنيته الصرفيّة فلا يشذ عن القياس الصرفيّ، وفي دلالته فلا يكون من الوحشي الغريب الذي لا يظهر معْناه، وأمّا فصاحة اللفظ المركّب - وتسمّى أيضا «فصاحة الكلام» -، فتكون بخلوص التركيب من ضعْف التأليف وتنافر الكلمات، والتعقيد - ينظر : إبراهيم بن مراد) : الفصاحة والتطوّر اللغويّ، (الباب الأوّل).

النحو فيها العلم الشامل لعُلُوم اللسان، وهذان وجهان من وجوه الطرافة في النظريّة اللغويّة العربيّة لم يلقيا حظهما بعد من الدراسة والتحليل.

فإذا نظرنا بعد هذا في المبرّر الثاني الذي تُقدّمُه النظريّة النحويّة التوليديّة لم نجد فيه ما يفي بأغراض بحثنا في المعجم، وقد بيّنا فيما سبق آراء بعض أعْلام هذه النّظريّة فيه، وهي آراء تتراوح بين اعتباره «ذَيْلاً للنحو» واعتباره «سجْنا» يؤوي كل خارج عن القانون. ثم إن المنحى الذي نحته هذه النظريّة في البحث ليس بالمنحى المعرفي اليقيني الذي لا يطرأ عليْه الخطأ. ذلك أن من أهم ما قامت عليْه جملةٌ من «المبادئ الكليّة» المستمدة من افتراضات دَحُوض (Hypothèses falsifiables) منها ما يخضع اللغة لعوامل وظواهر خارجة عنها. وقد بيّنت النقود التي وجّهت اليها والتحوّلات التي عرفتها والنظريات الفرعيّة التي خرج بها اتباعها عنها، أوجه النقص فيها. ووجه النقص الأساسي الذي يعنينا هو إدْراجُ المعْجم - وقوامُه المفردات، ونظريته نظريتها - في النموذج، وهو نموذج تركيبيّ قوامه الجملة، توليداً وبحثًا.

ومنطلقُنا في هذا البحث إذَنْ هو التفريق بين النظريّة النحويّة والنظريّة المعجميّة، واعتبار الأولى نظريّة تركيبيّة قوامها الجمل التي تكوّنها المفردات من حيث هيّ ذرّات تركيبيّة لها محلاّتها ووظائفها وحالاتها الإعرابيّة، واعتبار الثانية نظريّة المفردات من حيث هي وحدات معجميّة ذات خصائص ذاتيّة وعَلاَقيّة مستقلّة عن المحلاّت التي تشغلها في الجمل، فهي «أفرادٌ لغويّة» وليست «عناصر تركيبيّة». وليس منطلقنا هذا ممّا يتعارض واللغة (Langue) في المفهوم السوسيري في مقابل «الكلام» (Parole)، و «القدرة» (Compétence) في المفهوم التوليدي التشومسكي في مقابل «الإنجاز» (Performance). فإن المفردات من حيث هي أفراد لغويّة ممثّلة لكيانات معقدة مجرّدة (Entités complexes et abstraites) لا يظهر الكلام المنجز خاصّيتي التعقيد والتجريد فيها، لأنهما خاصيّتان لغويّتان، ولذلك فإن المعجم لا ينتمي إلى «الكلام» بل ينتمي إلى «اللّغة».

ونعتقد أن من أهمّ ما تؤدّي إليه مقاربتنا هو مراجعة العلاقة بين النحو والمعجم وخاصّة من حيث أسبقيّة الأوّل للثاني وتقديمه عليْه واعتبار النحو المنطلق إلى المعْجم واعتبار الجملة الوحدة اللغويّة الأساسيّة التي تكون منطلقا إلى المفردة. فإذا قبلنا مبدأ «الكيان المعقّد المجرّد» الذي تشتمل عليه المفردة من حيث هي فردٌ لغويّ قبلنا أيضًا مبدأ أسبقيّة

وجود المفـردة في المعجم لوجودها في الجـملة، أي في التركيب، ثم في النحـو، لأنها لا تصلح لأن تكون عنصراً تامّا في التركـيب، أي ذرّة تركيبيّة أساسيّة، إلاّ إذا استـقامت «كيانا معقّدا مجرّدا «خارج النحو، أي فرْدًا معجميًا ذا خصائص ذاتيّة مستقلّة عن النحو. وإذن فإن مـا ينبغي الأخذ به هو اعـتبار النحـو «خزينة معـجميّة واسـعة» (28) لأنه يأخذ عـناصره التـركيبيّة من المعْجم بـتحـوّل الوحدات المعـجميّة فـيه إلى ذرّات تركـيبيّة ذات محـلاّت (Positions) ووظائف وحالات إعْرابيّة هي التـي تكْسبُها خصـائصها النحـويّة، ولا يجوز اعتبار المعْجم «خزينة نحويّة واسعة» لأن المعجم كما رأينا هو المنطلق إلى التركيب.

3 – 6. المعـجم إذن قوامـه المفـردات، ونظريّتـه هي نظريّة المفـردات، وهذه كمـا رأينا «كيـانات معقّدة مجـرّدة»، فالمفردة إذن «جُزَيْء معـجميّ» (Molécule lexicale) لأنها دليل لغـويّ تشـترك في تكوينه عناصـر ضـروريّة الوجود مـسـتـمـدّة من الأصوات والبنيـة الصرفيّة والدلالة. ووجود هذه العناصر الضروريّة يجعل المفـردة تكتسب خصيصة الانتماء المقـولي فـتكون اسمًا أو فـعْلا أو صـفة أو ظـرفا أو أداة، ولا يمكن أن تكـون ذات انتمـاء مقولي إلا إذا تحقّق مـا سميناه «كيانا معقّدًا مـجرّدًا» فيكون لها بذلك تأليفها الصـوتيّ وبنيتها الصرفيّة ودلالتهـا. وقد أدّانا هذا المستوى من التحليل إلى اعتبار ما يهمّ نظريّة المفردات في اللغـة يهمّ نـظريّة المعْجم، واعـتبـار الأصـوات – من حـيث هي عـلم لسـاني صـرف – والصرف والدلالة المعجميّة مكوّنات أساسيّة ضرورية من مكوّنات النظريّة المعْجميّة. وهذا كلّه يعني أنّ للمـفردة حـالتين من الوجود لا ثالثة لهمـا : الأولى إذا كانت فـردًا لغويًا، أي وحدة معجميّة ذات موقع في معْجم اللغـة العامّ وحيّز بين مداخل المعجم المدوّن، والثانية إذا كانت ذرّة تركـيبيّة صـالحة للانتظام في التراكـيب وحمل الخصـائص النحويّة، وهي في حالتها الأولى تنتـمي إلى المعجم، وفي حالتها الثانية تنتمي إلى النحـو، فالمعجم والنحو إذن هما المكوّنان الأساسيّان لعلم اللغة.

ابراهيم بن مراد
كليّة الاداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

(28) «... a grammar as one vast lexical store» – ينظـــر : Harlow (S.) and Vincent (N.) : Generative linguistics : an overview, p. 6.

قائمـــة المراجـــــع *

1 - العربيّة والمعرّبة :

ابن خلدون، عبـد الرحـمان : المقدّمة، ط 2، مكتبة المدرسة ودار الكتـاب اللبـناني، بيروت، 1961 (1296 ص).

ابن مراد، ابراهيم : الفصاحة والتطوّر اللغويّ، نصّ درس مخطوط، قدّم لطلبة شهادة علوم اللغة في قسمي العربيّة بكلية الآداب بمنوبة، وكلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس، خلال ستي 1991-1992 و 1992-1993.

ـــــ الاقتراض المعجمي، نصّ درس مخطوط قدّم لطلبة شهادة علوم اللغة في قسمي العربيّة بكليّة الآداب بمنوبة وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، خلال ستي 1993-1994 و 1994-1995.

ـــــ في النظريّة المعجميّة العربيّة، مجلة المعجميّة، 7 (1991)، ص ص 5-10.

ـــــ المصطلحيّة وعلم المعجم، مجلة المعجميّة، 8 (1992)، ص ص 5-16.

الجواليقي، أبو منصور موهوب : المعرّب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 2، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، 1969 (303 ص).

حسّان، تمّام : اللغة العربيّة، معناها ومبناها، دار الثقافة. الدار البيضاء، د. ت. (373 ص).

الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السّامرائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1988 (8 أجزاء).

الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب : مفاتيح العلوم، ط 2، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، 1981 (154 ص).

ديوسقريديس، بدانيوس : المقالات الخمس، ترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق. أ - تحقيق قيصر دبلار (Cesar Dubler) والياس تراس (Elias Teres)، تطوان، 1957 (626 + 180 ص) ؛ ب - مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، رقم 2849 (143 ورقة).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966-1977 (4 أجزاء وجزء للفهارس).

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد : إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، ط 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948 (141 ص).

الفاسي الفهري، عبد القادر : البناء الموازي، نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1990 (275 ص).

مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة : في أصول اللغة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة 1969-1983 (3 أجزاء).

---

*) اكتفينا في هذه القائمة بذكر ما أحيل إليه في التعاليق.

2 - المراجع الأعجميّة :

Anderson, Stephen R. : A - Morphous Morphology, Cambridge University Press, Cambridge, 1992 (434 p.).

Asher, R.E. (ed.) : The Encyclopedia of Language and Linguistics, Porgamon Press, Oxford - New York - Séoul - Tokyo, 1994 (10 vols).

Bloomfield, Leonard : Language, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1984.

Cantineau, Jean : Etudes de Linguistique Arabe, Librairie C. Klincksieck, Paris, 1960 (299 p.).

Cardebat, Dominique, et al. : Les Troubles du sens des mots, in : **Recherches**, Vol. 25, n° 267 (1994), pp. 798-802.

Chomsky, Noam : Structures Syntaxiques, trad, fr. par Michel Braudeau, Ed. du Seuil, Paris, 1969 (149 p.).

---- Aspects de la Théorie Syntaxique, trad. fr. par J.-C. Milner, Ed. du Seuil, Paris, 1971 (284 p.).

---- Questions de Sémantique, trad fr. par Bernard Cerquiglini, Ed. du Seuil, Paris, 1975 (235 p.).

---- Théorie du Gouvernement et du Liage, trad. fr. par Pierre Pica, Ed. du Seuil, Paris, 1991 (610 p.).

---- La Nouvelle Syntaxe, trad. fr. par Lélia Picabia, présentation et commentaire par Alain Rouveret, Ed. du Seuil, Paris, 1987 (383 p.).

---- Linguistics and Cognitive Science : Problems and Mysteries, in A. Kasher (ed.) : The Chomskyan Turn, pp. 26-53.

Deroy, Louis : L'Emprunt Linguistique, Société d'Edition "Les Belles Lettres", Paris, 1956 (470 p.).

Di Sciullo, Anna-Maria, and Williams, Edwin : On the Definition of Word, The MIT Press, Cambridge Massachusetts, London, 1987 (118 p.).

Dioscuridis, Pedani : De Materia Medica, Libri quinque, ed. Max Wellmann, Berolini, 1907-1914 (3 vols).

Dubois, Jean, et al. : Dictionnaire de Linguistique et des Sciences du langage, Larousse, Paris, 1994 (514 p.).

Emmorey, Karen D. and Fromkin, Victoria A. : The Mental Lexicon, in Frederick J. Newmeyer (ed.) : Linguistics, The Cambridge Survey, III, pp. 124-149.

Garmadi, Juliette : La Sociolinguistique, Presses Universitaires de France, Paris, 1981 (226 p.).

Gleason, H.-A. : Introduction à la linguistique, trad. fr. par F. Dubois-Charlier, Larousse, Paris, 1969 (380 p.).

Gruber, Jeffrey S. : Lexical Structures in Syntax and Semantics, North Holland Publishing Company, Amsterdam - New York - Oxford, 1976 (375 p.).

Guilbert, Louis : La Créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975 (285 p.).
Harlow, Steve and Vincent, Nigel : Generative linguistics, an overview, in Frederick J. Newmeyer (ed.) : Linguistics, The Cambridge Survey, I, pp. 1-17.
Hjelmslev, Louis : Le langage, trad. fr. par A.-J. Greimas, Les Editions de Minuit, Paris, 1966 (204 p.).
Issacharoff, Michael et Madrid, Lelia : De la pensée au langage, Librairie José Corti, Paris, 1995 (228 p.).
Jackendoff, Ray : Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique, trad. fr. par M. Ronat, in : Langue, Théorie Générative Etendue, édition préparée par Mitsou Ronat, Hermann, Paris, 1977, pp. 65-108.
Jakobson, Roman : Essais de linguistique générale, les Editions de Minuit, Paris, 1963-1973 (2 Vols).
Jakobson, Roman et Halle, Morris : Phonologie et phonétique, in: R. Jakobson : Essais de linguistique générale, I, pp. 103-149.
Kasher, Asa (ed.) : The Chomskyan Turn, Basil Blackwell, Cambridge - Oxford, 1991 (410 p.).
Kiparsky, Paul : Phonological change, in Frederick J. Newmeyer (ed.) : Linguistics, The Cambridge Survey, I, pp. 363-415.
Lerot, Jacques : Précis de linguistique générale, Les Editions de Minuit, Paris, 1993 (446 p.).
Lien C. : Lexical Diffusion, in R.E. Asher (ed.) : The Encyclopedia of Language and Linguistics, IV, pp. 2141-2144.
Lyons, John : Linguistique générale, Introduction à la linguistique théorique, trad. fr. par F. Dubois - Charlier et D. Robinson, Larousse, Paris, 1970 (384 p.).
— Sémantique linguistique, trad. fr. par J. Durand et D. Boulonnais, Larousse, Paris, 1980, (496 p.).
Milner, Jean-Claude : Introduction à une Science du Language, Editions du Seuil, 1989 (711 p.).
Newmeyer, Frederick J. (ed.) : Linguistics : The Cambridge Survey, Cambridge University Press, Cambridge, 1988 (4 vols).
Rey, Alain : La lexicologie, Lectures, Editions Klincksieck, Paris, 1970 (323 p.).
Sapir Edward : Le langage, trad. fr. par S. M. Guillemin, Petite Bibliothèque Payot, Paris, 1970 (231 p.).
Saussure, Ferdinand de : Cours de linguistique générale, édition critique préparée par Tullio de Mauro, Payot, Paris, 1980 (XVIII + 509 p.).
Troubetzkoy, Nikolai S. : Principes de phonologie, trad. fr. par Jean Cantineau, Editions Klincksieck, Paris, 1949 (430 p.).